المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة الثامنة

الدولة العربية المعاصرة: التصوّر، النشأة، الأزمة

21-25 آذار/ مارس 2021

التسجيل أونلاين
عبر تطبيق
zoom

عن المؤتمر

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدورة الثامنة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في الفترة 21-25 آذار/ مارس 2021. يدرس المؤتمر في هذه الدورة موضوع "**الدولة العربية المعاصرة: التصوّر، النشأة، الأزمة**".

عن المؤتمر

طرحت حركةُ الاحتجاجات والثورات العربية، التي اندلعت عام 2011 في تونس وليبيا واليمن والبحرين ومصر وسورية وغيرها، والتي لم تزل أشكالها الاحتجاجية مستمرة حتى اليوم كما في السودان والجزائر، أسئلةً كبرى عن عوامل اندلاعها. وقد كشف هذا الانفجار، بعد عقود طويلة من تشكل الدولة العربية، عن أزمة الاغتراب الفكري والروحي والسياسي والاجتماعي البنيوي الشامل بين الأنظمة التي حكمت الدول العربية عقودًا طويلة وأسهمت في بنائها وتشكلها من جهة، وبين شعوبها ومجتمعاتها من جهة أخرى. فلم تعد هذه المجتمعات تتعرف إلى نفسها فيها، ولم تعد تشعر بأن هذه الدولة دولتها، بل صارت تشعر بأنها كائن "برانيّ" عنها لا تتعرف إليه إلا في شكل الدولة التسلطية التي تتحكم فيها فئة أوليغارشية تحتكر الثورة والسلطة.

ومن أهم مصادر هذا الاغتراب تواري مفهوم الدولة نفسه، إذ ماهت النظم التسلطية العربية بين الدولة والسلطة، واعتمدت في سياساتها الأمنية والسياسية نهج إظهار أي معارضة للسلطة على أنها نيل من الدولة نفسها ومن مبدأ سيادتها، وربطت بين الاحتجاجات والآراء والقوى المعارضة لها وبين مؤامرات خارجية تستهدف سيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية، غارسة في ذلك أساس الاغتراب الشامل بينها وبين المجتمع الذي تتسلط عليه باسم السيادة، معرّضة بذلك مفهوم السيادة نفسه (الذي يفترض أن ينظم العلاقة بين الدول) لتأثير العلاقات المتوترة بين الحكام والمحكومين.

ولم تُقم هذه الأنظمةُ تداخلًا بين الدولة والسلطة فحسب، بل أقامت تداخُلًا أيضًا بينها وبين الهوية الوطنية. ومن ثمّ، كان تفكك الدولة، الذي تخلفه الثورات والانتفاضات الشعبية، يبدو كأنه تفكيك للهوية الوطنية، التي لم تستطع – بسبب هذا الربط – البقاء مصونةً بعيدًا من الأنظمة. وهكذا، كان يطلق سقوطُ الأنظمة/ الدول فورانَ الهويات الدينية والطائفية والإثنية، التي وجدت نفسها في لحظةٍ رُفع فيها غطاء الهوية/ الدولة الوطنية.

من هنا، يمكن أن نفهم لمَ تطرح الانتفاضاتُ على الأنظمة مسألةَ الدولة نفسها، ولا سيما حين تثار قضايا إثنية وطائفية لم تحلّها الدولة عبر بناء الأمة بمواطنة منقوصة. كما تلوح الأنظمة، التي لم تتعرض لثورات وانتفاضات شعبية بعد، بمسألة الدولة والخوف عليها، وكأن من شأن الانتفاضات الشعبية أن تهدد كيان الدول.

ومن ناحية أخرى، لم تتورع أنظمة ومعارضات عن الاستعانة بدول خارجية لحسم مسألة علاقة الحاكمين بالمحكومين متجاوزةً كيان الدولة، وطارحةً علامة سؤال كبيرة حول مدى استبطان مسألة السيادة باعتبارها فوق الخلافات السياسية وحتى التناقضات الداخلية. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن سيادة هذه الدول كانت منقوصة أصلًا، فقد نشأت الأنظمة تابعة سياسيًا للقوى الاستعمارية القديمة أو للقوتين العظميين في النظام العالمي ثنائي القطبية، وترسخت هذه الحالة بمرور الوقت في أشكال مختلفة من التبعية الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

لقد أطلق المؤرخون الكلاسيكيون العرب على السلالات السلطانية والإمبراطورية التي تعاقبت على الحكم اسم الدول، وربط ابن خلدون بين الدولة والعصبية التي انتقل الملك إليها بهذا المعنى الكلاسيكي التاريخي الإسلامي للدولة. ولمفهوم "الدولة"، هنا، صلة بالسلطة أو بالعصبية المتغلبة، لكن ليست له أي صلة بالمفهوم الحديث للدولة، فهو مفهوم اشتق من "دالَ يدول"، وانقلب من حال إلى حال، نسبة لتغاير السلالات وسلطاتها الحاكمة، والتعامل مع المحكومين بوصفهم رعايا، بينما الدولة الحديثة ثابتة مؤسسية مستمرة تتعامل مع من تحكمهم أو تتعاقد اجتماعيًا معهم بوصفهم مواطنين، لكن التغير يدور حول تداول السلطة فيها. ولربما ليست مصادفة أن تعلو في الفكر العربي الحديث خلال العقود الثلاثة الأخيرة فكرة التحول من رعية إلى مواطنين عبر المقارنة بين حال الدولة العربية المعاصرة ونموذجها.

تتميز الدولة الحديثة بأنها دولة القانون، أو دولة سيادة القانون. ويمكن القول على الإطلاق: إن الدولة الحديثة والقانون توأم. ويعني هذا خضوع الحكام والمحكومين للقانون. وتختلف الدولة الحديثة بهذه السمة عن صور المجتمعات السياسية السابقة عليها كالإمبراطوريات والإقطاعيات، التي كانت فيها السلطة مشخصة في الملك أو الإمبراطور أو الإقطاعي، فصارت منظمة تنظيمًا قانونيًا في الدولة الحديثة. ويصح القول إن تعسف الاستبداد غير الخاضع لقانون هو نقيض حديث لمفهوم الدولة الحديثة وبنيتها، وهو العامل الرئيس في تقويضها. فمع زوال الاستبداد يحصل فراغ قانوني حقيقي، يحتاج ملؤه بـ "حكم القانون" إلى مرحلة انتقالية صعبة ومعقدة ومحفوفة بالمخاطر.

إنّ الدولة الحديثة، ومفهوم السيادة المعبر عنها، الذي يتناول السيادة على الأرض والحدود، ومفهوم المواطنة، وهو الوجه الآخر للسيادة، كلية تاريخية جديدة مبتكرة في التاريخ البشري، كان تجلّيها الأول في الملكية المطلقة، ولكن لأن وحدتها الاجتماعية تقوم على الأرض والساكنين عليها والمواطنة وما يتصل بهذا المفهوم من منظومة حقوق وواجبات، فقد فتحت بابًا لنشوء الوطنيات وصراع الدولة-الأمة مع مفاهيم مغايرة للأمة (الشعب، العرق، الدين). وقد تحولت هذه الصراعات إلى جدليات تميز تواريخ الدول الحديثة. والدولة كيان حديث تحكمه الوحدة، وتوحيد الجيش وتوحيد القوانين والسوق (توحيد الضرائب وإزالة الحواجز الجمركية)، وتوحيد اللغة ونشوء التعليم (ومعه توحيد التاريخ)، وحتى توحيد الدين في المراحل الأولى لتطور الدولة الحديثة التي تميزت بإملاء المذهب ورفض التنوع. وهذا في مقابل تعدد الجنسيات في الجيوش الإمبراطورية، وتجزؤ السوق وتعدد الأعراف، وتوزيع التعليم بين الهيئات الجماعاتية. لقد أسهمت الدولة في اندماج المجتمع على أساس تحويل عناصره الإثنية المشتركة والراسخة إلى قومية حديثة بواسطة الأيديولوجيا والتربية، فيما سيعرف بالدولة-الأمة بوصفها نموذجًا تاريخيًا أوروبيًا للكيان السياسي، ومأسسة الحقوق والواجبات على أساس مفهوم الفرد في المجتمع والمواطن في الدولة.

وبهذا المعنى كان نموذج الدولة نقيضًا دائمًا لنموذج الإمبراطورية، فهو كلية تاريخية-اجتماعية-سياسية جديدة، يحكمه منطق مسيطر هو منطق الهوية Identity أو منطق الوحدة مقابل التشتت والتنوع، والاندماج القومي أو الاجتماعي مقابل الانتماءات الجماعاتية المحلية ما قبل القومية، ومنطق مركزة الهوية مقابل منطق الهويات المتعددة، والأمة مقابل القبيلة والمحلة والجماعة الدينية، ومركزة اللغة القومية مقابل تعددية اللغات. إن هذا التنوع هو نقيض الدولة حين يكون معطىً موروثًا مقاومًا للمركزة

والتجانس، ولكن بعض الدول تعيد إنتاجه بلغتها وفي ظل سيادتها ومواطنتها عبر التوافق، أو حين تفشل في عملية الدمج بوصفه نوعًا من الحقوق الجماعية والجماعاتية في إطار الدولة، أو عبر مركزية إدارية من أنماط مختلفة.

لكن كما يحدث في العلاقة بين الأفكار والتاريخ، وبين أنماط أمثلة التاريخ وبين التاريخ نفسه، فإن نموذج الدولة بوصفه نموذجًا فكريًا مؤسسيًا صيغ لاحقًا، بما يعنيه أنّ تشكل الدولة قد مر بتحولات تاريخية كبيرة، ولما يزل يمر بها وصولاً إلى طرح إشكاليات ما بعد نموذج الدولة-الأمة، وتفكك الروابط التي نشأت تاريخيًا بين الدولة والأمة، بما في ذلك استعادة الحنين إلى الإمبراطوريات القديمة المنهارة في إطار خطاب التعددية الثقافية.

لا يزال يسود جدل بين علماء القانون العام وبين علماء السياسة والاجتماع والتاريخ على تحديد مفهوم الدولة، بين من يحدده من علماء القانون بمنظومة شعب وإقليم وسلطة حاكمة، وبين علماء الاجتماع الذين يركزون على المركزية الجبائية، وإخضاع الهيئات الوسيطة كافة إلى سلطة الدولة المركزية ونزع امتيازاتها وقيادة عملية الاندماج الاجتماعي واحتكار شرعية العنف، وبين علماء السياسة الذين يركزون على القدرة على فرض السيادة في العلاقات الدولية، وعلى الدولة بوصفها الصورة التاريخية للمجتمع السياسي وما يرتبط به من مأسسة حقوق وعلاقات اجتماعية. لكن خلف هذا الجدل تبقى الدولة الحديثة مختلفة نوعيًا عن الأنماط التقليدية السلطانية والإمبراطورية للسلطة.

يثير ذلك مسألة تزمين نشوء الدولة الحديثة. فقد درج التاريخ الكلاسيكي السائد للدولة الحديثة على تزمين نشوء الدولة الحديثة مؤسسيًا أول مرة في العالم بـ "معاهدة وستفاليا" (1648) التي أنهت حرب الثلاثين عامًا في أوروبا. وارتكز هذا التزمين على ولادة مفهوم السيادة الداخلية والخارجية في نطاق إقليمي جغرافي محدد معترف به، لتستبدل الثورة الفرنسية مفهوم صاحب السيادة من الملك إلى الشعب أو الأمة. وفي الأدب الكلاسيكي لتاريخ الدولة الحديثة هناك من يزمّن تاريخ ميلاد الدولة الحديثة بمعناها المركزي السيادي الإقليمي الذي تمثل فيه الدولة الأمة في صيغة الدولة-الأمة بالثورة الفرنسية، ويزمّن البعض أكثر تشكل نموذجها المكتمل مع الدولة النابليونية في السنوات الأولى لما بعد الثورة الفرنسية، والحروب التي أثارتها في أوروبا، ثم بحث كل دولة قومية عن مجال إمبراطوري توسعي للسيطرة عليه، وانتقال الصراع بينها على مستوى عالمي.

وقد كان تراجع دور الروابط والهيئات الجماعاتية الوسيطة التي يطلق عليها كلاسيكيًا اسم "الفيودالية" وإسهام الدولة الحديثة في تقويضها شرطَين لاستمرار هذه الأخيرة ولنشوء المواطنة في الدولة. وحصل هذا التطور تدريجيًا بديناميكيات داخلية في أوروبا. أما في المشرق، فقد أسقطت الدولة وجهازها من أعلى على المجتمع فاحتوت في داخلها البنى الجماعاتية المختلفة والبنى التشاركية (الكوربوراتية)، وكان دور القسر والإملاء من أعلى في فرض الوحدة عليها أكبر من دور الاندماج التدريجي عليها، مع أن الأخير لم يكن غائبًا تمامًا.

لقد أوجدت معاهدة وستفاليا أول مرة مفهوم الدولة الحديثة التي تنمّطت منظومتها في حكم مركزي تحتكر أجهزته المؤسسية، السياسية والقضائية-القانونية والإدارية والأمنية، شرعية العنف، والسيادة

على نطاق إقليمي ترابي جغرافي محدد يعتقد أن من يقطنه هو شعب واحد أو أمة واحدة، وأن أرضه قومية، كانت له منذ الأزل فيها، وهو ما اضطلعت التواريخ القومية في كل دولة بتخيله وإعادة إنتاج الدولة له عبر أجهزة التنشئة والتعليم المركزية، ليتطور مفهوم حقوق المواطن وتوسعه مع دسترة الدولة بحيث يكون القانون فوق الحكام والمحكومين.

وفي حركة القوميات المتأخرة في المجتمعات العربية العثمانية التي تأخر وعيها لابتكار مفهوم الدولة، ثار الجدل على العلاقة بين الدولة والأمة في نموذج الدولة-الأمة. وإلى سبعينيات القرن العشرين، كان هذا الجدل لا يزال قائمًا، وارتبط به جدل آخر على الأمة العربية، هل هي قائمة أم في طور التكون؟ لكن في هذا الجدل تبقى حقيقة أن المنطق المركزي التوحيدي الشامل للدولة الحديثة المركزية في الغرب هو الذي حوّل العناصر الإثنية المشتركة من دين ومذهب ولغة وعادات إلى قوميات، كما حوّل أرضه الجغرافية إلى إقليم قومي، تعيد الأيديولوجيات القومية بناء تاريخه وتخيله تاريخًا قوميًا في الأصل ممتدًا حتى قيام الدولة المستقلة. فقد تطلّب تكوّن المجتمع السياسي في هذا النموذج، وما يرتبط بهذا المجتمع من حقوق ومنظومات قانونية-دستورية-اجتماعية تحكم الحكام والمحكومين، تطورًا تاريخيًا كبيرًا استغرق أكثر من قرنين ونيف في الغرب. بينما تأخر بروز ذلك في حركة القوميات المتأخرة، ومنها الحركة العربية، في العالم الإمبراطوري العثماني إلى مرحلة التنظيمات.

ولم تكن المسألة العربية سوى أحد فروع حل "المسألة الشرقية" التاريخية. وقد ارتبطت المسألة العربية بحل مسألتين مترابطتين هما مسألة الوحدة القومية في دولة-أمة عبرت عنها نموذجيًا محاولة الحركة العربية بناء دولة عربية مستقلة في سورية (1918-1920)، متحدة مع العراق والحجاز، ومسألة النظام الدستوري الحديث في آن واحد.

لم تحل المسألة العربية بتمكين العرب من أن يعيشوا في دولة-أمة على غرار الدول-الأمم الأخرى التي أنشئت على حطام الإمبراطوريات، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية، أو في اتحاد دول عربية مستقلة كما طرحت الحركة العربية. ونشأت من ثمّ الدولة العربية المشرقية المعاصرة في الحدود الجيوبوليتيكية العامة التي رسمتها معاهدة لوزان (1923) التي أنشأت نظام الدول. ومن هذه الدول سينبثق بشكل أساسي، مع بعض التعديلات، نظام الدول العربية المستقلة الراهنة، لكن مع وجود مناطق نزاع دائمة. أما دول المغرب التي عرفت الاحتلال الفرنسي قبل زوال الإمبراطورية فقد كان نشوء الدول رهنًا بالصراع بين الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي، والتحولات داخل فرنسا ذاتها، وفي مكانتها في العلاقات الدولية. وقد وصف الفكر القومي العربي هذه الدولة بالقُطرية تعبيرًا عن نفيه لها وتمسكه بحل المسألة العربية، بينما وصفها البعض في المغرب العربي بالدولة الوطنية. وهذا الوصف معياري بوضوح. في حين وصفها البعض بالدولة ما بعد الاستعمارية في إشارة إلى أن دولة الاستقلال وارثة للمؤسسات التي خلفها الاستعمار.

وقد واجهت الدولة العربية المعاصرة أزمتها بدءًا من أواخر مرحلة السبعينيات بانكماش تدريجي في مصادر شرعيتها الأيديولوجية والسياسية والقومية. وكان من أبرز ادعاءات هذه الشرعية هو شرعية الإنجاز التنموي، ومن ثم تقلص قاعدتها الاجتماعية، وإفراطها في استخدام العنف في مواجهة معارضيها مع

تفاقم أزماتها. بينما حاولت الدول الريعية التوزيعية التقليدية أن تمتص مجالها الاجتماعي بواسطة توزيع الريع وتدويره. وقد بان ضعف الدولة حين اتخذ صراع النخب السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة في بعض الحالات شكل صراع بين مؤسسات الدولة، وحين ظهرت على السطح البنى الجماعاتية التي أخفاها خطاب الوحدة الوطنية أو قمعتها أجهزة الدولة حين رغبت في ذلك، واستخدمتها حين كانت لها مصلحة في ذلك. وخلال العقدين السابقين ما قبل اندلاع حركة الاحتجاجات والتحولات الاجتماعية والثورات عام 2011 وصلت تسلطية الدولة العربية المعاصرة إلى أقصى درجات تغولها، والمماهاة بين نظامها وبين الدولة، والمماهاة أيضًا بين سيادتها على مقدرات الدولة وسيادة الدولة نفسها، وانكشاف التحولات النيوليبرالية عن تجديد أدوات التسلطية وليس عن الانفتاح الديمقراطي، وتعمق درجات الاستقطاب في المجتمع الواحد نفسه.

يأمل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن تمثّل الدورة الثامنة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في موضوع "الدولة العربية المعاصرة: التصوّر، النشأة، الأزمة" فرصةً لدرس مختلف هذه القضايا وتحليلها، وإثارة النقاش بشأنها، وبلورة إسهامات قيّمة في معالجتها.

جدول الأعمال

اليوم الأول – الأحد 21 آذار / مارس 2021

تسجيل

13:00-12:00	**افتتاح المؤتمر** **المحاضرة الافتتاحية** رئيس الجلسة: **مراد دياني** **عزمي بشارة:** الدولة والأمة ونظام الحكم: التداخل والتمايز
14:15-13:15	**الجلسة 1** رئيس الجلسة: **أمل غزال** **عبد الوهاب الأفندي:** ما بعد خرافة الدولة العميقة: (إعادة) موضعة السلطة في العصر الماكيافيلي الجديد **أدهم صولي وريموند هينبوش:** الدولة العربية: النظرية والتطبيق
16:00-14:30	**الجلسة 2** رئيس الجلسة: **محمد المصري** **كمال عبد اللطيف:** العرب ودولة المؤسسات **علي الصالح مولى:** من "الدولة الوطنيّة" مشروعًا إلى "الدولة القطريّة" واقعًا: بحث في مسارات تَشَكُّل "الدولة الهجينة" **رفعت رستم الضيقة:** إشكالية إعادة إنتاج الحقل السياسي العربي بين السيادة والجماعة
17:15-16:15	**الجلسة 3** رئيس الجلسة: **عبد الفتاح ماضي** **عبد اللطيف المتدين:** سياسات الهوية واستقرار الدولة في المغرب العربي **خالد أوعسو:** المغرب الراهن: الدولة والهوية الوطنية، سياق التأسيس والتجاوز

اليوم الثاني – الإثنين 22 آذار / مارس 2021

تسجيل

13:00-12:00	**الجلسة 4** رئيس الجلسة: **حيدر سعيد** **لؤي خزعل جبر:** البنية النفسية الاجتماعية للدولة التسلطية العراقية: مُقاربة إنسانية نقدية **الناصر دريد سعيد:** المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية العربية: العراق نموذجًا (1952-2003)
14:15-13:15	**الجلسة 5** رئيس الجلسة: **إبراهيم فريحات** **رضا حمدي:** سيميائيّة التزمين ومأزق الدولة في المغرب العربي **عبد العزيز الطاهري:** الدولة المعاصرة وإشكالية العنف السياسي في المغرب
15:30-14:30	**الجلسة 6** رئيس الجلسة: **سلطان بركات** **سهيل الحبيّب:** "دولة جميع المواطنين" من التغييب الأيديولوجي إلى مخاضات التشكّل في سياق ما بعد الثورات العربية الراهنة **محمد حمشي:** المجتمع المدني والدولة في الجنوب الكبير: ما القيمة المضافة لكتاب "المجتمع المدني: دراسة نقدية" في دراسات الجنوب الكبير؟

اليوم الثالث – الثلاثاء 23 آذار / مارس 2021

تسجيل

13:00-12:00	**الجلسة 7** رئيس الجلسة: **وجيه كوثراني** **نورالدين ثنيو:** الدولة الجزائرية ومسألة الهوية الوطنية **عبد القادر عبد العالي:** الدولة والهيمنة على المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر
14:15-13:15	**الجلسة 8** رئيس الجلسة: **أحمد قاسم حسين** **عوض منصور ومها السمان:** هل الدولة هي الإطار الأمثل لمستقبل فلسطين؟ عن تطبيقات التوجه العابر-استعماري **محمد غازي الجمل:** الانقسام الديموغرافي في الأردن وأثره في بناء الدولة
15:30-14:30	**الجلسة 9** رئيس الجلسة: **عمر عاشور** **هاني عواد:** اللامركزية السياسية في سياقات مؤسسية مركزية: معضلة نظام الحكامة السلطوي في مصر **أحمد محسن:** الشرعية أولاً؟ الإنجازات أولاً؟ دراسة مقارنة عن "شرعية الإنجاز" بين مصر والصين

اليوم الرابع – الأربعاء 24 آذار / مارس 2021

تسجيل

13:00-12:00	**الجلسة 10** رئيس الجلسة: **إليزابيث سوزان كسّاب** **مروان قبلان:** لماذا انهارت الدولة (دولة البعث) في سورية؟ **منقذ عثمان أغا:** عودة "الدولة" للجنوب السوري نموذجًا للتفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة في سورية
14:15-13:15	**الجلسة 11** رئيس الجلسة: **ربيعة نجيب** **حامي حسان:** تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محكّ أزمات الاقتصاد والتنمية **شمس الدين بشير الشريف وسميحة لعقابي:** مقاربة قانونية لتحولات العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر: من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة
15:30-14:30	**الجلسة 12** رئيس الجلسة: **عبد الكريم أمنكاي** **إبراهيم المرشيد:** تقاسم السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام السياسي المزدوج في ضوء نظرية الوكالة: المغرب أنموذجًا **محمد أحمد بنيس:** مأزق الدولة المغربية بين المركزية والجهوية

اليوم الخامس – الخميس 25 آذار / مارس 2021

تسجيل

13:00-12:00	**الجلسة 13** رئيس الجلسة: **عز الدين البوشيخي** **امحمد جبرون:** في إشكالية العلاقة بين الدولة والدين في المغرب المعاصر: المملكة المغربية من العلمنة إلى الإسلام **سعيد الحاجي:** التقليدانية والبنية المخزنية العتيقة في الدولة المغربية ما بعد الاستعمارية: جهاز القواد نموذجًا
14:15-13:15	**الجلسة 14** رئيس الجلسة: **عبد الحميد هنية** **أحمد أنداري:** بناء الدولة ما بعد الكولونيالية في العالم العربي وإشكالية المفهوم: الدولة في موريتانيا نموذجًا **محمد المختار ولد بلّاتي الحاج أحمد:** الدولة الموريتانية وإشكالية التنمية وبناء المؤسسات: قراءة نقدية للإنجازات
15:30-14:30	**الجلسة 15** رئيس الجلسة: **آيات حمدان** **رويدة محمد عبد الوهاب فرح:** إشكالات تطبيق مؤشرات قياس الدولة الفاشلة: السودان نموذجًا (2005-2020) **مجد أبو عامر:** الدولة العربية المُعاقة: فشل البناء أم بناء الفشل؟
16:00-15:30	**إعلان نتائج الجائزة العربية لتشجيع البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية** رئيس لجنة الجائزة: فهمي جدعان

المشاركون

المشاركون

19 إبراهيم المرشيد
تقاسم السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام السياسي المزدوج في ضوء نظرية الوكالة: المغرب أنموذجًا

20 أحمد أنداري
بناء الدولة ما بعد الكولونيالية في العالم العربي وإشكالية المفهوم: الدولة في موريتانيا نموذجًا

21 أحمد محسن
الشرعية أولًا؟ أم الإنجازات أولًا؟ دراسة مقارنة عن "شرعية الإنجاز" بين مصر والصين

22 أدهم صولي
الدولة العربية: النظرية والتطبيق

23 امحمد جبرون
في إشكالية العلاقة بين الدولة والدين في المغرب المعاصر: المملكة المغربية من العلمنة إلى الإسلام

24 حامي حسان
تحولات دولة الرعاية في الجزائر: السياسات الاجتماعية على محكّ أزمات الاقتصاد والتنمية

25 خالد أوعسو
المغرب الراهن: الدولة والهوية الوطنية؛ سياق التأسيس والتجاوز

26 ريموند هينبوش
الدولة العربية: النظرية والتطبيق

27 رضا حمدي
سيميائية التزمين ومأزق الدولة في المغرب العربي

28 رفعت رستم الضيقة
إشكالية إعادة إنتاج الحقل السياسي العربي بين السيادة والجماعة

29 رويدة محمد عبد الوهاب فرح
إشكالات تطبيق مؤشرات قياس الدولة الفاشلة: السودان نموذجًا (2005-2020)

30 سعيد الحاجي
التقليدانية والبنية المخزنية العتيقة في الدولة المغربية ما بعد الاستعمارية: حالة جهاز القواد

31 سميحة لعقابي
مقاربة قانونية لتحولات العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر: من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة

32 سهيل الحبيّب
"دولة جميع المواطنين" من التغييب الأيديولوجي إلى مخاضات التشكّل في سياق ما بعد الثورات العربية الراهنة

33 شمس الدين بشير الشريف
مقاربة قانونية لتحولات العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر: من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة

34 عبد العزيز الطاهري
الدولة المعاصرة وإشكالية العنف السياسي في المغرب

35 عبد القادر عبد العالي
الدولة والهيمنة على المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر

36 عبد اللطيف المتدين
سياسات الهوية واستقرار الدولة في المغرب العربي

37 عبد الوهاب الأفندي
ما بعد خرافة الدولة العميقة: (إعادة) موضعة السلطة في العصر الماكيافيلي الجديد

38 علي الصالح مولى
من "الدولة الوطنية" مشروعًا إلى "الدولة القطرية" واقعًا: بحث في مسارات تَشكّل "الدولة الهجينة"

39 عوض منصور
هل الدولة هي الإطار الأمثل لمستقبل فلسطين؟ عن تطبيقات التوجه العابر استعماري

40 كمال عبد اللطيف
العرب ودولة المؤسسات

41 لؤي خزعل جبر
البنية النفسية الاجتماعية للدولة التسلطية العراقية: مقاربة إنسانية نقدية

42 مجد أبو عامر
الدولة العربية المعاقة: فشل البناء أم بناء الفشل؟

43 محمد أحمد بنيس
مأزق الدولة المغربية بين المركزية والجهوية

44 محمد المختار ولد بلاتي الحاج أحمد
الدولة الموريتانية وإشكالية التنمية وبناء المؤسسات: قراءة نقدية للإنجازات

45 محمد حمشي
الدولة والمجتمع المدني في الجنوب الكبير: ما القيمة المضافة لكتاب "المجتمع المدني: دراسة نقدية" في دراسات الجنوب الكبير؟

46 محمد غازي الجمل
الانقسام الديموغرافي في الأردن وأثره في بناء الدولة

47 مروان قبلان
لماذا انهارت الدولة (دولة البعث) في سورية؟

48 منقذ عثمان آغا
عودة الدولة للجنوب السوري نموذجًا للتفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة في سورية

49 مها السمان
هل الدولة هي الإطار الأمثل لمستقبل فلسطين؟ عن تطبيقات التوجه العابر استعماري

50 الناصر دريد سعيد
المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية: العراق نموذجًا (1952-2003)

51 نور الدين ثنيو
الدولة الجزائرية ومسألة الهوية الوطنية

52 هاني عواد
اللامركزية السياسية في سياقات مؤسسية مركزية: معضلة نظام الحكامة السلطوي في مصر

إبراهيم المرشيد

أستاذ باحث في الاقتصاد السياسي في جامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية (2005). تتركز اهتماماته البحثية على الاقتصاد المؤسسي وقضايا التنمية في أفريقيا والعالم العربي. شارك في مجموعة من الندوات العلمية داخل المغرب وخارجه، وله العديد من البحوث المنشورة في مجلات محكّمة. وهو عضو في الهيئة التنفيذية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا (كوديسريا).

تقاسم السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام السياسي المزدوج في ضوء نظرية الوكالة: المغرب أنموذجًا

تتناول الورقة موضوع تقاسم السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي؛ فإلى جانب المؤسسة الملكية التي تستمد شرعيتها من التراكمات التاريخية والأيديولوجية والدينية، منح الدستور المغربي بعض الصلاحيات التنفيذية لمؤسسة رئيس الحكومة التي تتمتع بشرعية انتخابية، ولكنها تخضع في الوقت نفسه لسلطة الملك. قام الباحث بمقاربة العلاقة التعاقدية بين المؤسستين اعتمادًا على ما أتت به نظرية الوكالة، خاصة نموذج الأصيل والوكيل، حيث تجسد المؤسسة الملكية دور الأصيل أو الموكّل Principal الذي يسمو فوق الجميع، ويقوم بتفويض مهمات تنفيذية محددة لمؤسسة رئيس الحكومة الذي يتقمّص دور الوكيل Agent. وبعد عرض أهم الأدبيات المتعلقة بتقاسم السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية المزدوجة، تقدّم الورقة لمحة موجزة عن نظرية الوكالة باعتبارها إطارًا منهجيًا ملائمًا لدراسة العلاقات التعاقدية الناجمة عن هذه الازدواجية. وتبيّن أن مؤسسة رئيس الحكومة تتحمل المخاطر المتعلقة بممارسة السلطة التنفيذية وتقاسمها كافة في حدود ما تسمح به المقتضيات الدستورية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف التفضيلات وعدم تماثل المعلومات وتباين السلوك إزاء المخاطر. ومن ثم، يبدو أنه كيفما كانت نتيجة تدبير الشأن العام من طرف مؤسسة رئيس الحكومة (نجاحًا أم فشلًا)، فإنّ المؤسسة الملكية تخرج دائمًا منتصرة وقوية من لعبة تقاسم السلطة التنفيذية. وقد يعتبر البعض أن هذا السلوك ينطوي على قدر من الانتهازية السياسية، لكنه في الحقيقة يعبّر عن نوع من البراغماتية التي تعتمدها المؤسسة الملكية في التعامل مع الشأن العام والتفاعل مع القضايا المختلفة.

أحمد أنداري

أستاذ القانون العام بجامعة العلوم الإسلامية في موريتانيا، ورئيس قسم القانون العام فيها، وهو عضو عامل في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والوطنية، وله العديد من البحوث والدراسات في مجلات علمية محكمة، وفي العديد من الكتب. تنصبّ اهتماماته البحثية على قضايا متعلقة بالدولة في موريتانيا والمنطقة المغاربية.

بناء الدولة ما بعد الكولونيالية في العالم العربي وإشكالية المفهوم: الدولة في موريتانيا نموذجًا

تتناول الورقة موضوع بناء الدولة العربية المعاصرة أو دولة ما بعد الاستعمار في العالم العربي كما تسمى في بعض الأدبيات، في علاقته بإشكالية المفهوم، وهي تتخذ من حالة الدولة ما بعد الكولونيالية في موريتانيا نموذجًا لها. وتنطلق من فرضية رئيسة مفادها أن بناء دولة ما بعد الاستعمار في موريتانيا، على غرار باقي بلدان العالم العربي، قد ظلّ خاضعًا لنوعين مختلفين من التأثيرات، أحدهما نابع من تصور حديث للدولة هو في الأصل وافد من الغرب، لكن تم توطينه والتمكين له خلال المرحلة الاستعمارية، قبل أن تصبح له السيادة المطلقة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتصور آخر قديم لهذه الأخيرة يجد جذوره في تراث الدولة السلطانية التي عرفها العالم العربي والإسلامي طوال قرون خلت، والذي يكاد يكون هو النموذج الوحيد للدولة الذي عرفته المنطقة العربية خلال الفترات التاريخية التي سبقت المرحلة الاستعمارية. ونظرًا إلى أن هذين التأثيرين أو التصورين للدولة كان بينهما من الاختلاف والتضاد حتى لا نقول التناقض الشيء الكثير، فإنّ ذلك قد انعكس على بناء هذه الدولة الموريتانية ما بعد الكولونيالية، التي أصبحت تحمل بدورها الكثير من السمات المتناقضة؛ فهي دولة حديثة إلى حدٍّ ما من حيث الشكل، لكنها تقليدية من حيث الجوهر.

أحمد محسن

طالب مرشح لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم بإسطنبول، تركيا. حاصل على الماجستير في السياسة العامة من معهد الدوحة للدراسات العليا (2017). يعمل حاليًا باحثًا في معهد الدراسات العليا في جامعة صباح الدين زعيم، تركيا.

الشرعية أولًا؟ أم الإنجازات أولًا؟ دراسة مقارنة عن "شرعية الإنجاز" بين مصر والصين

منذ بداية الثمانينيات حتى عام 2010، كان يتم تصنيف النظامين في مصر والصين على أنهما غير ديمقراطيَين. مع هذا، فإن الصين استطاعت أن تحقق معدلات من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أعلى من تلك التي تحققت في مصر. تطرح الورقة سؤال الاختلاف في نتيجة التنمية الاقتصادية بين بلدين كلاهما محكوم بأنظمة أوتوقراطية مركزية. وتتمثل الفرضية الرئيسة بأنّ دمقرطة الأنظمة الأوتوقراطية، وبالأخص على المستويات المحلية، تزيد من قدرتها على تحقيق الإنجازات الاقتصادية. من خلال نقد مفهوم "شرعية الإنجاز"، وتقول الورقة إنّ الشرعية (العامل المستقل) هي التي تؤثر في الإنجاز الاقتصادي (العامل التابع)، وليس العكس. ولفحص الفرضية الرئيسة، تجادل الورقة بأنّ تحسين الحوكمة في المجالات الاقتصادية على المستوى المحلي (مثل رفع مستوى مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وتنفيذه، وفي إعداد السياسات العامة وتنفيذها، وفي مراقبة المسؤولين الحكوميين ومحاسبتهم، وزيادة المنافسة بين السياسيين) هو الذي يساعد على تحقيق الإنجازات الاقتصادية في الأنظمة الأوتوقراطية. أي إن المزيد من إدخال إجراءات أقرب إلى الديمقراطية (رفع مشاركة المواطنين، الرقابة والمحاسبة، اللامركزية، وغير ذلك) على النظام الأوتوقراطي يساهم في تحقيق هذا النظام المزيد من التنمية الاقتصادية. وبذلك، فإن "شرعية الإنجاز" لا تتحقق بمزيد من الإنجازات، بل باكتساب مزيد من الشرعية.

أدهم صولي

أستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط بجامعة سانت أندروز St Andrews. تتمحور اهتماماته البحثية حول تكوين الدولة، والحركات الاجتماعية، والسياسة والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط. نشر العديد من الدراسات، تحريرًا وتأليفًا، وحرر كتاب "طموحات لم تتحقق: سياسة القوة الوسطى في الشرق الأوسط"، (2020) وألّف كتاب "حزب الله: التنشئة الاجتماعية ومفارقاتها المأساوية" (2019)، وكتاب "الدولة العربية: معضلات التشكّل المتأخر" (2012).

الدولة العربية: النظرية والتطبيق

تقدم الورقة إطارًا نظريًّا لتشكّل الدولة وتطوّرها وتفكّكها في العالم العربي، مع تناول حالات إمبريقية، اعتمادًا على منهجية تاريخية مقارنة. وتطرح مجموعةً من الأسئلة: كيف يمكننا مَفهمة الدولة وعملية بنائها في العالم العربي؟ وما الفرق بين النظام والدولة؟ وما أنواع الأنظمة التي نشأت في العالم العربي؟ وكيف نفسِّر الاختلافات في تشكُّلها وأنواعها؟ ولماذا فشلت بعض عمليات بناء الدولة بينما نجحت أخرى؟ وتنتهي إلى نتيجة أساسية مفادها أنّه يمكن وصف بناء الدولة في العالم العربي بالمنحنى الجرسي (على شكل جرس Bell-shaped curve)، بدلًا من المقاربة الخطية في مفهوم الدولة الفيبري Weberian أو الويستفالي Westphalian. ويمكن تفسير ذلك، جزئيًّا على الأقل، بأنّه على الرغم من أنّ بناة الدولة تعلّموا كيفية إنشاء أنظمة محصّنة عن طريق استراتيجيات احتكار السلطة، فإنهم لم يتمكّنوا من إنشاء مؤسسات شاملة، ضرورية لشرعنة سلطتهم، ومن ثمّ بناء ائتلاف واسع من القوى الاجتماعية. وفي حين أنّ بناء النظام قد يمثّل خطوةً أولى ضرورية نحو بناء الدولة، فإنّ الإصرار المفرط على بناء النظام، خاصّة بوجود دافع للحفاظ عليه، عرقل إمكانية التقدّم نحو بناء الدولة.

امحمد جبرون

أستاذ التعليم العالي في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بطنجة، المغرب. يُعنى بقضايا التاريخ والفكر السياسي الإسلامي. له عدد من الإصدارات والدراسات، من بينها: "نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره"، وهو الكتاب الفائز بجائزة المغرب لعام 2016، و"مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة" ((2014)، و"مع الإصلاحية العربية في تمحلاتها" ((2015)، و"تاريخ المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى الاحتلال" (2019). وقد حاز الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في دورتها الأولى (2012).

في إشكالية العلاقة بين الدولة والدين في المغرب المعاصر: المملكة المغربية من العلمنة إلى الإسلام

تتناول الورقة نموذج الدولة الذي بناه الاحتلال في المغرب بوصفه نموذجًا علمانيًا، أنشأ أول مرة في تاريخ المغرب فضاء دنيويًا، وسلطة زمنية، بعيدة عن الدين. وتوضح أنّ دولة الحماية التي استمرت بعد رحيل الاستعمار، حافظت على روحها العلمانية، وأنّ نخب الاستقلال لم تنجح في تجاوز الإرث الاستعماري، وإعادة النظر في علاقتها بالإسلام، وأقصى ما فعلته في هذا الباب هو الرفع من حجم المواد الدينية كمًّا ونوعًا في التعليم العمومي بخلاف ما كان عليه الوضع سابقًا. كما تبيّن أن هذا الوضع لم يستمر طويلًا، فقد أدركت الملكية المغربية مبكرًا، وفي بداية الستينيات من القرن الماضي، الأخطار التي تتهدّدها من جرّاء المدّ الحداثي (التقدمي والليبرالي)، وسعت جهدها إلى وقف هذا المدّ، وذلك بالعودة إلى أحد أركان شرعيتها التقليدية، وهو الإسلام. وتفترض الورقة أنّ التطورات التي شهدتها الدولة المغربية بعد الاستقلال والتحديات التي واجهتها كانت سببًا في حفز الدولة على إعادة النظر في علاقتها بالإسلام، وتبني نظرية سياسية أكثر إقناعًا ومتانة في تجاوز شبهة العلمانية التي تلاحقها، وهو ما تحقق لها مع الملك محمد السادس الذي أضفى الدلالة الشرعية والدينية على كل أعمال الدولة؛ ما نقل الملكية المغربية التي عانت شبهة العلمنة على مدى نصف قرن تقريبًا إلى فضاء الإسلامية، حيث أمسى المجال السياسي العام مؤطرًا بفتوى دينية. وتخلص الورقة إلى أنّ مسار الملكية المغربية، وتحولاتها من العلمانية إلى الإسلامية، يظلّ مفتوحًا على تحولات أخرى في المستقبل أشد أهمية، فالصيغة المعمول بها حاليًا لا تزال تعاني الكثير من الثغرات على مستوى التنزيل، بالرغم من التناسق الظاهر عليها من الناحية النظرية، كما أنها تعاني تحديات جدية على مستوى المفاهيم المرجعية.

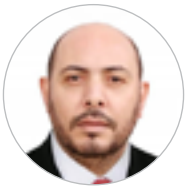

حامي حسان

أستاذ محاضر في قسم علم الاجتماع بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر). مهتم بالشأن السياسي والاقتصادي في الجزائر. له عدة مشاركات في ندوات دولية، منها "المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة التحديات والمعوقات" (2015)؛ "الأزمة الهوياتية في الجزائر بين التنازع الإيديولوجي والتوظيف السياسي" (2017)؛ "الدولة النيوباترمونيالية وتحولات الطبقة المتوسطة في الجزائر" (2017).

تحولات دولة الرعاية في الجزائر:
السياسات الاجتماعية على محكّ أزمات الاقتصاد والتنمية

تروم الورقة تقديم قراءة تاريخية تحليلية، ملامسةً موضوع تحولات الدولة الاجتماعية في الجزائر، وعلاقتها بإكراهات المسألة الاجتماعية في سياق وضع اقتصادي متأزم؛ إذ تحاول فهم السياقات التاريخية والأيديولوجية التي ساهمت في ظهور الدولة الاجتماعية ورأسمالية الدولة في الجزائر، وكذا تحولات السياسات الاجتماعية بالنظر إلى أزمات الاقتصاد وتعثر مشروع التنمية خلال ما يقارب ستة عقود، من خلال تتبع مسار السياسات العمومية/ الاجتماعية، واستنطاق الأرقام الرسمية وفهم مدلولاتها السوسيولوجية، وتحديدًا ما تعلق بمقتضيات المسألة الاجتماعية، إذ بدا أنها ارتبطت بشكل وثيق الصلة بتحولات مشروع التنمية في الجزائر صعودًا وانتكاسة، خاصة سنوات الثمانينيات والتسعينيات حين امتحنت أزمة انخفاض أسعار النفط والاضطراب السياسي والأمني، قدرة الدولة الاجتماعية على الإيفاء بمتطلبات المسألة الاجتماعية. كما تسعى الورقة إلى فهم أشكال العلاقة الناشئة بين الدولة والمجتمع، وتحديدًا الطبقة المتوسطة، ومفهوم الريع بوصفه فاعلًا أساسيًا وضابطًا لهذه العلاقة. تمكّننا هذه القراءة المعززة بالأرقام والمقارنات الإحصائية من معرفة راهن الدولة الاجتماعية ومآلاتها في سياق تاريخي فارق، تميزه تلك الحالة من الاحتجاج الاجتماعي ذات الأبعاد السياسية والمعبرة عن احتقان وحنق اجتماعي متراكم خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، كانت ممارسات خصخصة الدولة، وممارسات الأوليغارشية المالية، من أهم أسبابه وعوامله. واتساقًا مع موضوع الورقة وأهدافها، تبحث ذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية: حول السياقات التاريخية والأيديولوجية المؤسسة لدولة الرعاية، والحاملة لمشروع السياسة الاجتماعية في الجزائر، وحول مدى مساهمة النزعة الاجتماعية في السياسات العمومية للدولة في نجاح مشروع التنمية، وإذا ما كانت هذه النزعة مرتبطة فقط بموارد الريع وسياق تحولات السلطة في الدولة، وحول استشراف مآلات العلاقة بين دولة الرعاية والمجتمع، بعد عقود من السياسات الاجتماعية في سياق أزمة الاقتصاد في الجزائر.

خالد أوعسو

أستاذ باحث في قضايا الهجرة والحركات الاجتماعية. حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة محمد الخامس بالرباط. شارك في مجموعة من الندوات التي تهتم أساسًا بالتطور الاجتماعي-السياسي في المغرب، والحركات الاجتماعية، وقضايا التاريخ الراهن بالمغرب وخارجه. له العديد من الدراسات والبحوث المنشورة حول قضايا الهجرة والفلسفة والتاريخ. صدر له حديثًا كتاب "مغاربة العالم: أنموذج عمالة رونو" (2019)، وكتاب "الهجرة في العلاقات المغربية الفرنسية: السياق - التطور- الأبعاد" (2020).

المغرب الراهن: الدولة والهوية الوطنية؛ سياق التأسيس والتجاوز

تهدف الورقة إلى التفكير في قضية الدولة والهوية الوطنية، ضمن مقاربة سوسيو سياسية تسعى إلى فهم الترابطات الحاصلة بين الاعتراف بالهوية الوطنية وميلاد الدولة الحديثة، بوصفها الإطار الحاضن لانبثاق تصور جديد يرسم الحدود بين الثقافات من خلال تشكيل جماعة الانتماء أو إعادة تشكيلها. من هذا المنطلق، تم الوقوف عند الأنموذج المغربي عبر العودة إلى مرحلة الحماية باعتبارها مرحلةً تأسيسية انبثق من رحمها تصور محدد للهوية الوطنية رافق لحظة الإحساس بوجود خطر يهدد تعايش المغاربة. وهنا وجب التأكيد على تمفصل الشرطين الداخلي والخارجي وإسهامهما في تقعيد هذا التصور الذي تمت أجرأته سياسيًا وعمليًا مع إلغاء معاهدة الحماية من خلال الآليات القانونية والدستورية، وكذا عبر السياسات العمومية والمؤسسات الأيديولوجية. ومع توسع دائرة الانكسارات والأعطاب والانتقادات تحولت الهوية الوطنية المعترف بها إلى مجال تجاذب وصراع بعد بروز خطاب هوياتي مضاد، لتكون الحصيلة فشل الأنموذج السياسي للهوية الوطنية المؤسس على ثنائية العروبة والإسلام، لصالح أنموذج آخر يقر بمشروعية المكون الأمازيغي الذي سيتم رفعه إلى دائرة الاعتراف الدستوري. وفي هذا الإطار، وجب القول إن قيمة هذا "الانتقال" تتعدى الجانب التقني المحض إلى اعتباره – وهذا هو الأهم – ذا أبعاد أيديولوجية وحضارية وسياسية، لها علاقة برهانات المغرب الراهن، بقضايا الخصوصية والأفق الحضاري، إلى جانب إشكالات الديمقراطية والمصالحة الهوياتية.

ريموند هينبوش

أستاذ العلاقات الدولية وسياسة الشرق الأوسط ومدير مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز St Andrews. من بين أعماله "السياسة المصرية تحت حكم السادات" (1980)، و"السلطة الاستبدادية وتشكّل الدولة في سورية البعثية" (1990)، و"سورية: ثورة من الأعلى" (2001)، وهو محرّر مشارك لكتاب "سورية: من الإصلاح إلى الثورة" (2014)، "انتفاضة سورية: العوامل المحلية والمسار المبكر" (2018)، و"الحرب من أجل سورية: العوامل الإقليمية والدولية في الصراع السوري" (2019)، كما حرّر كتاب "بعد الانتفاضات العربية: بين التحول الديمقراطي، والثورة المضادة، وفشل الدولة" (2016).

الدولة العربية: النظرية والتطبيق

تقدم الورقة إطارًا نظريًّا لتشكّل الدولة وتطوّرها وتفكّكها في العالم العربي، مع تناول حالات إمبريقية، اعتمادًا على منهجية تاريخية مقارنة. وتطرح مجموعةً من الأسئلة: كيف يمكننا مَفهمة الدولة وعملية بنائها في العالم العربي؟ وما الفرق بين النظام والدولة؟ وما أنواع الأنظمة التي نشأت في العالم العربي؟ وكيف نفسِّر الاختلافات في تشكُّلها وأنواعها؟ ولماذا فشلت بعض عمليات بناء الدولة بينما نجحت أخرى؟ وتنتهي إلى نتيجة أساسية مفادها أنّه يمكن وصف بناء الدولة في العالم العربي بالمنحنى الجرسي (على شكل جرس Bell-shaped curve)، بدلًا من المقاربة الخطية في مفهوم الدولة الفيبري Weberian أو الويستفالي Westphalian. ويمكن تفسير ذلك، جزئيًّا على الأقل، بأنّه على الرغم من أنّ بناة الدولة تعلّموا كيفية إنشاء أنظمة محصّنة عن طريق استراتيجيات احتكار السلطة، فإنهم لم يتمكّنوا من إنشاء مؤسسات شاملة، ضرورية لشرعنة سلطتهم، ومن ثمّ بناء ائتلاف واسع من القوى الاجتماعية. وفي حين أنّ بناء النظام قد يمثّل خطوةً أولى ضرورية نحو بناء الدولة، فإنّ الإصرار المفرط على بناء النظام، خاصّة بوجود دافع للحفاظ عليه، أعاق إمكانية التقدّم نحو بناء الدولة.

رضا حمدي

أستاذ الحضارة في كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة، تونس. حاصل على الدكتوراه في الآداب العربية. مهتمّ بقضايا التفكير التشريعي الإسلامي. صدرت له العديد من الدراسات والبحوث، من بينها: "سلطان التأويل، قراءة في آليات التفكير الفقهي" (2015)، و"تثوير الشريعة، بحث في سؤال الإحياء الديني" (2018).

سيميائية التزمين ومأزق الدولة في المغرب العربي

كشفت سيرة الدول المغاربية عن هشاشة الأوضاع العامّة واستفحال العجز عن التقدّم، وذلك بسبب انفصال الدولة عن المجتمع وارتهانها لدى مراكز القوى الحاكمة. وكان انطفاء وهج الدولة ماثلًا في انحسار الكثافة الدلالية لرموزها الرئيسة المؤسسة. وقد شكّل ارتباك التقويم الرسمي للدولة علامة دالّة على حالة الوهن المجتمعي، بعد أن كان عامل تأليف وعنوان هوية وطنية جامعة، بناءً على مبدأ القيام بـ "واجب الذاكرة" الجماعية، وتعويضًا عن تاريخ الإذلال الكولونيالي الطويل. وقد تكرّس هذا الانحدار الدرامي في تونس، عبر تحويل مركز ثقل الأعياد الرسمية من دائرة الاحتفال بالمناسبات الوطنية الكبرى، مثل مكسب الاستقلال وبناء الجمهورية وتحرير المرأة، إلى وهاد التزلّف لإرضاء العلل النرجسية وتمجيد الذات الرئاسية، كذكرى ميلاد الحاكم، أو تاريخ استيلائه على الحكم. وفي ظلّ انقياد النخب الحاكمة إلى غواية السلطة، والانفراد بها، انفتحت شهيتها لإقامة الاحتفالات طلبًا لتأبيد الولاء والانقياد. وفي مسار هذا الانحدار، تمّ تزوير الذاكرة الجماعية، باختراع وقائع لم تحدث في الماضي، بالتوازي مع طمس ما حدث ممّا لا يناسب الحاضر. وتكرّس بذلك، واقع "اختطاف الدولة"، وعزلها عن المجتمع. ولكنّ "العبث السلطوي"، على أضراره الفادحة وإهداره ممكنات التقدّم الاجتماعي، لم يجرؤ على زعزعة القاعدة الصلبة للتقويم الرسمي للدولة، مجسّدةً في معاني الاستقلال السياسي، والتحرّر الاجتماعي والاقتصادي. وقد استبان، مع بداية العقد الأخير سبيل إصلاح الدولة في تونس، وردّها إلى حاضنتها الأصلية، وذلك بعد إسقاط منظومة الحكم الاستبدادي والتوجّه نحو إرساء قواعد تدبير تشاركي. وإذ تستأنف الدولة الوطنية مسار تطوّرها المعطّل، فإنّها تحتاج وعيًا عميقًا بطبيعة الرهانات القائمة، وعزمًا صادقًا على الاستفادة من دروس الماضي.

رفعت رستم الضيقة

أستاذ في قسم الدراسات العربية في جامعة ميشغان-ديربورن بالولايات المتحدة الأميركية. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع الديني-السياسي من جامعة وين ستيت في الولايات المتحدة. تتمحور اهتماماته البحثية حول إشكالية تحولات الحقل التاريخي العربي-الإسلامي في الحقل السياسي المعاصر. من مؤلفاته كتاب "الدولة الوطنية العربية بين غواية الحدث المؤسس واستحالة التأسيس" (2013)، ومقالة "الدولة الوطنية العربية: حالة انتقالية مستمرة" (2015).

إشكالية إعادة إنتاج الحقل السياسي العربي بين السيادة والجماعة

تطرح الورقة إشكالية إعادة إنتاج الحقل السياسي العربي، ليس من المنظور الجيوسياسي الشائع، بل من منظور فكري سياسي ينطلق من إعادة قراءة نظرية-تاريخية لمصطلحات محورية في لغتنا الفكرية السياسية، منها ما ينتمي إلى التراث الفكري الخلدوني، مثل مصطلحات العصبية، والملك، والخلافة، ومنها ما ينتمي إلى الفكر السياسي الحديث، مثل مصطلح السيادة عند توماس هوبز على سبيل المثال لا الحصر. ترتكز المنهجية التحليلية للورقة على ثلاثة محاور: يستند المحور الأول إلى مقاربة إشكالية "تاريخية" الفكر السياسي العربي المعاصر، انطلاقاً من قراءة نقدية للكيفية التي يتمّ بها الربط بين التراث الفكري السياسي العربي-الإسلامي ما قبل الحديث وإشكالية الحداثة السياسية العربية المعاصرة. ويستعرض المحور الثاني الكتابات النقدية لمفهوم السيادة في الفكر الفلسفي السياسي الغربي، ويربط هذا النقد بطرح قراءة مغايرة لمصطلحات فكرية سياسية إسلامية، وبالتحديد مصطلح الخلافة، ومصطلح الجماعة في الحقل التاريخي الإسلامي. ويتناول المحور الثالث من الورقة إشكالية إعادة إنتاج الحقل السياسي العربي في اللحظة التاريخية الراهنة ما بعد انتفاضات الربيع العربي في إطار التقاطع الجدلي القائم بين السيادة الغربية في طورها "الإمبراطوري" المعولم وأشكال المقاومة الحقل السياسي العربي الراهن.

رويدة محمد عبد الوهاب فرح

محاضرة ومنسقة الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في جامعة الخرطوم. وهي طالبة دكتوراه في العلوم السياسية (السنة الثالثة) في الجامعة نفسها. حاصلة على الماجستير من جامعة الخرطوم (2013-2015)، ومن معهد الدوحة للدراسات العليا (2015-2017). لها بعض البحوث المنشورة، منها ورقة "أزمة سد النهضة وإشكالية موقف السودان" (2020). كما شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات.

إشكالات تطبيق مؤشرات قياس الدولة الفاشلة:
السودان نموذجًا (2005-2020)

تهدف الورقة إلى تناول مؤشر الدولة الفاشلة/ الهشّة Field State Index, FSI وقياسه على واقع الدولة السودانية بطريقة نقدية، دون الأخذ بتصنيفات المراكز البحثية الأميركية بوصفها مسلمات. فهو موضوع معقد وشائك، ولم يتم تناوله باستفاضة. فمنذ صدور المؤشر في عام 2005، والسودان لا يغيب عن قائمة الدول الفاشلة. بل صُنف بأنه أفشل دولة في العالم في عامَي 2006 و2007؛ بينما وُصّف في عام 2020 بأنه سجل تطورًا ملحوظًا نتيجةً لـ "انتفاضة 2018-2019". ومن التساؤلات الرئيسة في الورقة: هل السودان دولة فاشلة كما تصنفه بعض المراكز البحثية الأميركية؟ وكيف تنظر المؤسسات العالمية لقياس هشاشة الدول للتغيير الذي يحدث في السودان منذ كانون الأول/ ديسمبر 2018؟ وهل نجحت مؤشرات الدولة الفاشلة في قياس واقع الدولة السودانية؟ خلصت الورقة إلى أنّ السودان لم يصل في عامي 2006 و2007 إلى مرحلة الفشل، لكنه عانى واقعًا مأزومًا بسبب الصراعات والحصار الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، حققت الدولة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مقارنةً بتاريخها على المؤشر. أما في عام 2019، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للثورة في الثلث الأخير من هذا العام، فإنّ ذلك لم ينعكس على بنية الدولة، بل صارت أضعف بسبب تمدد القوات ذات الطابع الميليشياتي، على نحوٍ يعني أنّ الطريقة التي يتم بها تطبيق مقاييس الدولة الفاشلة على السودان لا تعكس حالة السودان كما تتمثل في الواقع التجريبي، وأنّ ترتيبه على الدوام بين الدول الفاشلة يعتمد على طبيعة السياسة الخارجية تجاه السودان. ما يؤكد أنّ مؤشرات الدولة الفاشلة تواجهها العديد من المزالق المفاهيمية والتحليلية وتحديات القياس.

سعيد الحاجي

أستاذ باحث في التاريخ المعاصر في جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. وهو عضو مختبر "التاريخ، المجال، الدينامية والتنمية المستدامة" في الجامعة نفسها. حاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة محمد الخامس بالرباط (2015). يشتغل على قضايا بناء الدولة والتحولات المجتمعية في المغرب خلال الفترة المعاصرة والراهنة. من آخر بحوثه: "تجربة الإنصاف والمصالحة في المغرب: الكتابة التاريخية كآلية لجبر الضرر"، و"المسألة الدينية والهوية الوطنية من خلال فكر الحركة الوطنية المغربية مطلع القرن العشرين"، و"المشروع الإصلاحي لعبد الخالق الطريس: تحديث المجتمع أساس تحرره من الاستعمار".

التقليدانية والبنية المخزنية العتيقة في الدولة المغربية ما بعد الاستعمارية: حالة جهاز القواد

تُبرز الورقة جوانب التقليدانية والبنية المخزنية العتيقة في الدولة المغربية ما بعد الاستعمارية، التي اعتمدت على القواد جزءًا من إرثها التقليدي الذي يعود إلى بدايات دولة المخزن في القرن السادس عشر، وكرست مكانتهم القوية بعد الاستقلال عام 1956. وهي المرحلة التي وظفت فيها الدولة المغربية المستقلة القواد والنخب المحلية قصد توجيه بوصلة المجتمع نحو نموذج الحكم التقليدي وتعزيز ثقافة الامتثال للسلطة المخزنية، ضمن عملية إعادة تشكيل الوعي المجتمعي وضبطه على إيقاع الولاء لسلطة المخزن بعد خروج الاستعمار الفرنسي. وفي الوقت نفسه، بناء واجهة مؤسساتية عصرية تقوم على إعطاء مساحة للمواطن قصد اختيار ممثليه في الهيئات المنتخبة، لكن ضمن نسق تقليدي يغلق المنافذ أمام النخب التي لا تخرج من صلب المخزن، ويوجه جزءًا من النخبة المخزنية نحو تكريس هيمنته عبر إشراكها في الانتخابات، ودعمها للوصول إلى مراكز القرار المحلية عن طريق المسارات الانتخابية. ولتحقيق هذا الهدف، كان من الضروري الضبط الصارم لأصغر الوحدات في المجتمع، وهو ما لم يكن للدولة المستقلة بعد الاستعمار أن تفلح فيه لولا اعتمادها على القواد الذين كانوا في خط التّماس الأول مع هذه الوحدات، والذين أهّلهم تكوينهم ضمن النسق المخزني والصلاحيات الممنوحة لهم، لأن يكونوا خدام التقليدانية والبنية المخزنية الأوفياء خلال مرحلة بناء الدولة المغربية ما بعد الاستعمارية، على الرغم من العصرنة التي عرفتها مؤسسات البلاد ووجود الهيئات التمثيلية المحلية، على نحوٍ أفضى إلى استمرار بنية تقليدية تشتغل من داخل الهيكل المؤسساتي العصري، تقوم على ضبط المجتمع والتحكم في الدولة انطلاقًا من المستويات المحلية، وتؤدي إلى تكريس تقليدانية لا تختلف في جوهرها عن تلك التي ميزت الدولة المخزنية عبر قرون.

سميحة لعقابي

أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر. حاصلة على دكتوراه علوم في الحقوق من جامعة باتنة 1 (2017)، وشهادة التأهيل الجامعي من جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (2019). لها العديد من المقالات العلمية المنشورة في مجلات علمية محكّمة، وكذلك العديد من المداخلات في ملتقيات علمية وطنية ودولية.

مقاربة قانونية لتحولات العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر: من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة

تأثرت العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر بطبيعة الأيديولوجيا الاقتصادية التي تبنّتها السلطات العمومية، حيث ساد خلال مرحلة الاقتصاد الموجه مفهوم دولة الرفاه القائمة على التدخل المتعاظم للدولة بواسطة القانون في الحياة الاقتصادية بغرض تحقيق الرفاه الاقتصادي والانسجام الاجتماعي. أمّا بعد اعتناق نظام اقتصاد السوق، فقد عرفت هذه العلاقة تحولاً نسبيًا ترجم في الانتقال من مفهوم الدولة المتدخلة إلى مفهوم الدولة الضابطة القائم على تراجع الوظيفة المقاولاتية للدولة وانسحابها النسبي من الحقل الاقتصادي لصالح تنامي دور القطاع الخاص. تتناول الورقة بالتحليل هذا التحول الذي طبع علاقة الدولة بالاقتصاد، وذلك وفق إشكالية محورية تتمثل بتحديد كيف وازن النظام القانوني الجزائري في تنظيمه العلاقة بين الدولة والاقتصاد بين متطلبَي ضبط النشاط الاقتصادي بواسطة القانون وكفالة الحرية الاقتصادية. وقد تم من خلال الركون إلى جملة من النتائج، أخصها أن الدور الضبطي للدولة في الاقتصاد يبدو، بسبب حياديته ومرونته، الأنسب لتحقيق هذا التوازن في ظل نظام اقتصاد السوق.

سهيل الحبيّب

باحث بمركز الدراسات الإسلامية في القيروان برتبة أستاذ تعليم عالٍ (مدير أبحاث). مهتمّ بقضايا الفكر العربي المعاصر وتحوّلاته. نشر مجموعةً من الكتب والدراسات الأكاديمية المحكّمة، منها ما اشتغل على قضايا الثورات العربية الراهنة والانتقال الديمقراطي. من آخر كتبه "المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية" (2014)، و"الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها" (2017)، و"العلمانية من سالب الدين إلى موجب الدولة راهنية مشروع بشارة عربيًا" (2018).

"دولة جميع المواطنين" من التغييب الأيديولوجي إلى مخاضات التشكّل في سياق ما بعد الثورات العربية الراهنة

تحاول الورقة أن تبيّن راهنية مفهوم المواطنة والمواطنية باعتبارها صفة للأمة الدولة الحديثة في السياق العربي الراهن من جهة قدرته على تكثيف التعبير عن المطالب العينية الحقيقية التي انتفضت، وما زالت تنتفض، من أجلها الجماهير الواسعة في الأقطار العربية. ولأجل بيان هذه الراهنية، تعود الورقة، في مرحلة أولى، إلى حيثيات سياق نشأة الدولة العربية الحديثة في العالم العربي، باعتبار أن طبيعة هذه النشأة تمثّل شطرًا مهمًّا من العوامل التي تفسّر علاقة الاغتراب التي ربطت، ولا تزال تربط، المجتمعات العربية بالدول الحديثة التي تعيش في ظلها. ثم تعود إلى تطوّر مفهوم المواطنة وتطوّر البنى السياسية الاجتماعية التي يحيل إليها، وصولاً إلى اقترانه بنيويًا بنموذج الدولة الأمة الديمقراطية. والغاية من هذه المعالجة هي بيان مشروعية اعتماد المواطنة باعتبارها مفهومًا مرجعيًا مركزيًا في تشخيص أزمة الدول القائمة في العالم العربي الراهن وتحديد البدائل العينية العملية (بمعنى القابلة لأن تكون مدارات لبرامج سياسية) التي تحوّل هذه الدول من كيانات فاقدة الشرعية ومغتربة عن مجتمعاتها إلى كيانات شرعية متصالحة مع مجتمعاتها. أما الشطر الثاني من الورقة، فيعالج إشكالية المفارقة بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الدولة المواطنية في "التفكير" الأيديولوجي العربي المعاصر والراهن السائد، وكيف انعكست هذه المفارقة في مخاضات الانتقال الديمقراطي التي عرفها شطر من البلدان العربية خلال العشرية المنصرمة. ذلك أنه بالعودة إلى مخرجات "التفكير" الديمقراطي العربي خلال العقدين أو الثلاثة عقود التي سبقت موجة الثورات والحراكات العربية الراهنة، يتبيّن بوضوح كيف وقع كسر هذه العلاقة البنيوية بين الديمقراطية والدولة والمواطنية. وهذا ما عرقل تمثّل الفاعلين السياسيين للثورات والانتفاضات العربية الراهنة باعتبارها حراكات هادفة إلى تكريس نموذج الدولة المواطنية الديمقراطية.

شمس الدين بشير الشريف

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر. حاصل على دكتوراه علوم في الحقوق من جامعة باتنة 1 (2018)، وشهادة التأهيل الجامعي من جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (2020). له العديد من المقالات العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة، وكذلك العديد من المداخلات في ملتقيات علمية وطنية ودولية.

مقاربة قانونية لتحولات العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر: من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة

تأثرت العلاقة بين الدولة والاقتصاد في الجزائر بطبيعة الأيديولوجيا الاقتصادية التي تبنّتها السلطات العمومية، حيث ساد خلال مرحلة الاقتصاد الموجه مفهوم دولة الرفاه القائمة على التدخل المتعاظم للدولة بواسطة القانون في الحياة الاقتصادية بغرض تحقيق الرفاه الاقتصادي والانسجام الاجتماعي. أمّا بعد اعتناق نظام اقتصاد السوق، فقد عرفت هذه العلاقة تحولاً نسبيًا ترجم في الانتقال من مفهوم الدولة المتدخلة إلى مفهوم الدولة الضابطة القائم على تراجع الوظيفة المقاولاتية للدولة وانسحابها النسبي من الحقل الاقتصادي لصالح تنامي دور القطاع الخاص. تتناول الورقة بالتحليل هذا التحول الذي طبع علاقة الدولة بالاقتصاد، وذلك وفق إشكالية محورية تتمثل بتحديد كيف وازن النظام القانوني الجزائري في تنظيمه العلاقة بين الدولة والاقتصاد بين متطلبَي ضبط النشاط الاقتصادي بواسطة القانون وكفالة الحرية الاقتصادية. وقد تم من خلال الركون إلى جملة من النتائج، أخصها أن الدور الضبطي للدولة في الاقتصاد يبدو، بسبب حياديته ومرونته، الأنسب لتحقيق هذا التوازن في ظل نظام اقتصاد السوق.

عبد العزيز الطاهري

أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط. متخصص في قضايا الذاكرة والتاريخ. وهو عضو مختبر الدراسات والأبحاث في المجتمعات والتراب والتاريخ والتراث STHP، ومركز الدراسات والأبحاث: الإنسان والمجال والمجتمع HES في الكلية ذاتها، وعضو مختبر التاريخ والقانون بالمركز الجهوي للتربية والتكوين بمكناس، وعضو مكتب الجمعية المغربية للبحث التاريخي. شارك في عدة ندوات علمية داخل المغرب وخارجه، ونشر عدة مقالات علمية في مجلات متخصصة مغربية وأجنبية. صدر له كتاب: "الذاكرة والتاريخ، المغرب خلال الفترة الاستعمارية 1912–1956" (2016).

الدولة المعاصرة وإشكالية العنف السياسي في المغرب

تتناول الورقة ظاهرة العنف السياسي، على اختلاف أشكاله المادية والرمزية التي صاحبت مسار الدولة المعاصرة في المغرب. وتمهد لذلك في بادئ الأمر بدراسة خصائص هذه الظاهرة في زمن الدولة المخزنية السلطانية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، سواء ذلك الذي مارسته هذه الدولة أو الذي مارسه المجتمع والمعروف بعنف السيبة. وتنتقل إلى المرحلة الكولونيالية، التي شهدت تأسيس دولة استعمارية على غرار الدول المعاصرة من قبل البلد الحامي، وتميزت، رغم اعتمادها على الأساليب السياسية في الاحتلال وإدارة البلاد، بطابعها العنيف والقمعي والسلطوي، نظرًا إلى أهدافها المرتبطة بالسيطرة على المجال والمجتمع والاستحواذ على الثروة لصالح المستعمِر. وقد واجهها المجتمع المغربي، باستعمال السلاح أحيانًا، وعن طريق السياسة أحيانًا أخرى. وتصل الورقة إلى مرحلة الاستقلال التي شهدت استكمال بناء الدولة المغربية المعاصرة على أسس وطنية. وقد عرفت هذه المرحلة ارتفاعًا كبيرًا لظاهرة العنف السياسي، خاصة من طرف الدولة، لا سيما فيما يعرف بـ "سنوات الرصاص"، والذي ارتبط بتدبير الإرث الاستعماري والوطني والصراع حول السلطة والسيادة والثروة وتصور بناء هذه الدولة، وانغلاق فضاءات العمل السياسي وانتشار الثقافات التقليدية أو العصرية المولدة للعنف. وقد خصصت الورقة جزءًا منها لأشكال العنف خلال هذه الفترة الزمنية وأبعادها ونتائجها. كما خصصت حيزًا مهمًا لأساليب تدبير هذا العنف سواء في المرحلة التقليدية أو في المرحلة الراهنة، وعلى رأسها أسلوب العدالة الانتقالية الذي عرفه المغرب في مستهل القرن الحالي.

عبد القادر عبد العالي

أستاذ بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، في جامعة الدكتور مولاي الطاهر، ولاية سعيدة، الجزائر. وهو باحث في العلوم السياسية تخصص السياسات المقارنة. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في التنظيم السياسي والإداري من جامعة الجزائر 3 (2008).

الدولة والهيمنة على المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر

تتناول الورقة نمط الكوربوراتية التسلطية باعتباره مركبًا بنيويًا تنظيميًا وشكلاً من العلاقة بين الدولة والمجتمع، تؤدي مخرجاته إلى تحول ديمقراطي مشوه ومقيد وغير مكتمل، تسعى فيه الدولة الكوربوراتية Corporatist State إلى الهيمنة على المجتمع وتخترق المجتمع المدني وتضعفه وتتدخل في الاقتصاد. لكن هذا النمط من الدولة لا يعتبر قويًا مؤسسيًا؛ إذ إن سيطرة الدولة على نظام تمثيل المصالح وتوسع هذه السيطرة إلى كل أشكال الجماعات يؤديان إلى ضعف المجتمع المدني وفرص التغيير السياسي الفعلي والوقوع في أزمات متكررة. يمكن التحقق من هذه الفرضية عن طريق اتباع منهج دراسة الحالة؛ إذ تمّ اختيار الحالة الجزائرية لأنها تمثل نموذجًا لهذا المركب الكوربوراتي التسلطي، مما يمكن من بناء تعميم تحليلي استنتاجي لباقي الحالات في المنطقة العربية وكشف طريقة عمل الدولة الكوربوراتية التسلطية بوصفها نمطًا خاصًا من نسق التنظيم System of organization يمكن تتبع أثره في ثلاثة أعراض أساسية: أنوقراطية النظام السياسي وانتقاليته المستدامة، لا مدنية المجتمع المدني وانقساميته وريعية الاقتصاد والممارسة الاحتكارية، مع تبلور أولوية تراتبية للمصالح النخبوية العليا والمؤطرة لرأسمالية المحاسيب.

عبد اللطيف المتدين

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لافال، كندا (2005). مهتم بقضايا القانون الدستوري والتحول الديمقراطي، وبالقانون الدولي والعلاقات الدولية، وبحقوق الإنسان والحريات العامة. عضو في جمعيات دولية مختصة بالعلوم السياسية والقانون الدولي. نشر بحوثًا عديدة في حقول الاختصاص في مجلات دولية محكّمة..

سياسات الهوية واستقرار الدولة في المغرب العربي

تستعرض الورقة تأثير الهويات الفرعية في استقرار الدولة ومدى التحدي الذي تطرحه في وجه الهوية الوطنية، وعلاقة ذلك بحق الأفراد في التميز وإبراز عناصر هوياتهم المحلية والدفاع عنها. من أجل ذلك، حددت الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية للهوية، والعوامل التي تؤثر في الإحساس بالانتماء إلى أمة أو شعب أو جماعة ثقافية. ثم تبين كيف أصبح اختلاف الهويات في مجتمعات بعض دول المغرب العربي سببًا لاندلاع الصراع لا حافزًا إلى التكامل والتعايش، حيث يسود في بعض هذه الدول صراع بين هويات فرعية نشطة وهوية وطنية غير واضحة. تتلخص إشكالية البحث في اختبار مدى قدرة بعض الدول على فرض عناصر هوية وطنية جامعة، وكيفية مواءمة ذلك مع مقتضيات الحقوق والحريات المرتبطة بالهوية اللغوية، ومدى تأثيره في المقابل في اتساق هذه الدول واستقرارها. لأجل ذلك، تفترض الورقة أنّ عدم قدرة الدولة على حسم الصراع حول الهوية اللغوية والثقافية يؤثر سلبيًا في الاستقرار السياسي والاجتماعي. يتضح من خلال الورقة أنّ الصراع حول الهوية اللغوية والثقافية يؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول المغرب العربي، وأنّ التنوع الثقافي غير المنظَّم من شأنه أن يذكي الولاءات المحلية، ويزيد من الحشد الأيديولوجي لإبراز الهوية الأمازيغية والسمو بها إلى مراتب الهيمنة في هذه الدول. كما تبرز أنّ الاستقرار السياسي والاجتماعي يحتاج إلى تجانس لغوي بين المواطنين، في حين قد يكون التعدد اللغوي غير المحصور جغرافيًا داخل الدولة سببًا في نشوب صراع اجتماعي وسياسي حول الهوية. لذلك، عمدت كثير من الدول إلى نهج سياسات لغوية هدفها توحيد المواطنين حول لغة رسمية واحدة، تجنبًا للاستقطاب والتجاذب والمزايدات التاريخية بين المنتسبين إلى ثقافات مختلفة في حيز جغرافي واحد.

عبد الوهاب الأفندي

رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا بالوكالة، ونائب الرئيس للشؤون الأكاديمية. شغل سابقًا منصب عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية لمعهد الدوحة للدراسات العليا، ومنسّقًا لبرنامج الإسلام والديمقراطية بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر، ودرّس وحاضر في العديد من الجامعات في خمس قارات. تنصبّ اهتماماته البحثية في مجالات نقد مناهج العلوم الاجتماعية، ونظريات الديمقراطية والتحول الديمقراطي، والعنف الجماعي والإبادة، والفكر الإسلامي المعاصر والحركات الإسلامية الحديثة، والسياسة والمجتمع في السودان والعالم العربي. له العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المنشورة، من آخرها تحت إشرافه "كوابيس الإبادة الجماعية: روايات انعدام الأمن وهيكل الفظائع الجماعية" (بالإنكليزية).

ما بعد خرافة الدولة العميقة:
(إعادة) موضعة السلطة في العصر الماكيافيلي الجديد

تشتبك هذه الورقة البحثية نقديًّا مع مفهوم الدولة الحديثة من زاوية ما تسميه "خرافة الدولة العميقة"، في إشارة إلى مفهوم استعارته الشعبويات اليمينية (خاصة بين أنصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في حملاته الانتخابية) من سرديات ظهرت أول ما ظهرت في منطقتنا. وتؤكّد الورقة أنّ الدولة الحقيقية لا بد من أن تكون علنية شفافة في تعاملها، ولو صح وجود جهة مغتصبة لسلطان الدولة تعمل في السر، فإنه لا يصح وصفها بأنها "دولة"، ولا بد من استخدام الوصف الصحيح، وهو عصابة اغتصبت سلطان الدولة. وتتعقد الإشكالية في حالة ترامب وأنصاره لأن ما يهاجمونه هو الدولة الحقيقية؛ أي دولة القانون، التي يتقاطع نقدها من قبل اليمين المتطرف مع النقد الراديكالي لـ "هيمنة رأس المال" على الدولة. ولعل هذا التقارب مدعاة لمراجعة بعض مقولات النقد الراديكالي للدولة الليبرالية الحديثة، بداية من أصوله الماركسية وتنوعاتها المعاصرة، خاصة حين يركز هذا النقد على عيوب "الدولة الخفية"، ويغفل عيوب الدول القمعية الظاهرة، بل يدافع عنها أيضًا. وتنقد الورقة بعض تجليات الماكيافيلية في الفكر السياسي الحديث، سواء في مزاعم ماكس فيبر من جهة أن العنف أساس الدولة وكذلك أساس السياسة، وزعمه أن احتراف السياسة هو صفقة مع الشيطان، أو في مقولات مايكل والزر وغيره المتعلقة بـ "الأيدي القذرة"؛ أي ادعاء أن السياسي يجد نفسه دائمًا مدفوعًا لارتكاب أهون الشرين. وترى أنها الوجه الآخر لخرافات الدولة العميقة، وتبرير لخلق مثل هذا الكيان، في حين أن دور الدولة يجب ألّا ينظر إليه في حق "احتكار العنف"، بل في مهمة إخراج العنف من الساحة السياسية، وإخضاعه لشرعية العدل والتوافق.

علي الصالح مولى

أستاذ تعليم عالٍ متخصص في قضايا الفكر العربي الحديث والمعاصر. يدرّس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صفاقس (تونس). له دراسات وكتب ومشاركات علمية كثيرة في مجال اهتماماته البحثية. عضو لجان علمية لمجلات ومؤتمرات. من آخر ما نُشِر له كتاب "إسلامويات.. مشروع قراءة نسقية لظاهرة الإسلام السياسي" (2019)، وكتاب "الإسلاموية الشيعية: السياق والأسس والخصائص" (2019). أحرز الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (2015).

من "الدولة الوطنية" مشروعًا إلى "الدولة القطرية" واقعًا: بحث في مسارات تَشكّل "الدولة الهجينة"

لهذه الورقة أرضية اصطلاحية دارت على مصطلح "الدولة الهجينة" Hybrid State. وقد اقترحنا هذا المصطلح، لتقديرنا أنّه كفيل بتوجيه شواغلنا نحو مساحة بحثية لا تغطّيها أغلب المقاربات التي نظرنا في معقولياتها إلا تغطية طَرفيّة وجزئية. انطلقنا من فرضية مفادها أنّ المآزق التي عَطّلت انتساب الدولة العربيّة المعاصرة إلى الزمن الحديث عِلّتها الأساس أنّها دولة هجينة. وهي إذ تكون كذلك، تصبح مشاكلها جزءًا من وجودها وليست أخطاء تاريخية يمكن تبريرها وتجاوزها. وفي هذا السياق، درسنا مقدّمات النشأة ومرجعياتها، ونظرنا في الانزياحات والانحرافات والإخلالات متوسّلين بمداخل متعاضدة تاريخية وسياسية وثقافية ونفسية، وبأدوات عمل متنوّعة كالتحليل والتفكيك والمقارنة.

ومن النتائج التي انتهت إليها الورقة أنّ عمليّات تهجين الدولة المتواترة مثّلت استعصاء حَرمها من التمتّع بفضيلة الانتساب إلى الزمن الحديث انتسابًا فعليًّا. فجميع محاولاتها الاندراج في هذا الزمن عجزت عن الانتقال بها إلى مدار دولة القيم الحداثية. وقد أرجعنا ذلك إلى أنّ سياسات التهجين التي تحكّمت في العقل السياسي العربي وهو يبني دولته أصابت في العمق عناصرها الهوويّة التكوينية. فهذه الدولة هجينة من جهة عناصرها البنائية التي جاء بها تفجير عشوائي للحدود بين البرادايمات والبنى. ولذلك ذهبنا إلى أنّها لئن تشكّلت داخل جملة من الشروط الموضوعية، فإنّ شروطًا أخرى أساسية لم تكن قد نضجت لميلاد وعي تاريخي حقيقي يستدعي الدولة المدنية في العقل السياسي العربي ويوفّر لها الإمكانات اللازمة لإنضاجها وتجذيرها في مجرى القيم الإنسانية العصرية. واقترحت الورقة، لتجاوز مآزق الدولة العربية المتخيَّلة والمنجَزة، القيام بمراجعات معمّقة وجريئة للعقل السياسي العربي الذي أفرز الدولة القُطرية بدلًا من الدولة المدنية.

عوض منصور

محاضر في دائرة العلوم السياسية ومعهد الدراسات العالمية في جامعة القدس. حاصل على الدكتوراه من جامعة إكستر في المملكة المتحدة. عمل سابقًا باحثًا في مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان – جمعية الدراسات العربية في القدس. تتمحور اهتماماته البحثية حول الاستشراق والنظم الاستيطانية الاستعمارية نشأتها واستراتيجياتها، وتطور الدول الحديثة في أوروبا وفي الوطن العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي، والجغرافيا السياسية.

هل الدولة هي الإطار الأمثل لمستقبل فلسطين؟ عن تطبيقات التوجه العابر استعماري

تهدف الورقة إلى المساهمة في طرح مفهوم مسار مغاير لمفهوم الدولة التقليدي، سواء في سياقها الأوروبي أو العربي، فتعرض بإيجاز مفهوم الدولة وتطورها في السياق الأوروبي مع توضيح كيف أنّ القومية التي انبثقت في القرن التاسع عشر كان دورها تطوير الدول الأوروبية من دول عصور وسطى إلى دول حديثة. وهذا جاء على أثر الثورة الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر، والذي فتح مدارك الشعوب على أهداف مجردة تتمثل بالحرية والمساواة والإخاء. أما في سياق الوطن العربي، فلم تستطع الدولة بمؤسساتها تنمية وعي جامع عربي قابل للاستمرار وصقله، بعد تجربة القومية العربية الناصرية والبعثية. ولذا، يأتي الطرح العابر استعماري بوصفه مسارًا يمكن من خلال اتباعه تحقيق عدة مطامح بشكل متوازٍ، ومنها تنمية وصقل وعي تحرري ملتف حول هدف التخلص من الهيمنة والسيطرة الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق مطامح الشعوب؛ وهو مسار معتمد على استخدام ما طرحه هنري ليفيفر بخصوص نظريات إنتاج الحيز ومكوناته الثلاثة في كتابه "إنتاج الحيز"، وهي "الحيز المدرك" Perceived Space، و"الحيز المُعبَّر" Conceived Space، و"الحيز المَعيش" Lived Space، وتطويرها. تطرح الورقة مسار العابر استعمار على الصعيد الفلسطيني، بحيث توضح محاور استراتيجية مبنية على هذه الأحياز الثلاثة والمتغيرات المستنبطة عنها للوصول إلى حال تحرري غير معتمد على سياق الدولة التقليدي. وتقدم الجوانب المفاهيمية والتطبيقية للمسار نحو الحال العابر استعماري الفلسطيني المستدام.

كمال عبد اللطيف

أستاذ الفلسفة السياسية والفكر العربي المعاصر. حاضر في العديد من الجامعات ومؤسسات البحث داخل المغرب وخارجه، وعمل عضوًا في العديد من الجمعيات العلمية واللجان العربية والدولية. يُعنى بتطور المفاهيم داخل حقول وشبكات المعرفة المختلفة وانتقالها. له مؤلفات عديدة في الفكر السياسي العربي، من أحدثها "في الحداثة والتنوير والشبكات" (2020)، و"في الثقافة والسياسة وما بينهما" (2019)، و"العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات في تعقُّل تحولات الراهن العربي" (2016)، و"المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات" (2012).

العرب ودولة المؤسسات

نتّجه في هذه الورقة صوب أسئلة وقضايا ترتبط بمنظومة تطوُّر الدولة العربية. ولهذا الهدف، نرسم أفقًا في الفكر السياسي يمتلك صلات قوية بواقع الدولة العربية في تحوُّلاته، ويرتبط في الآن نفسه، بخطابات المشروع النهضوي العربي، ومختلف تداعيات الثورات العربية. ونفترض أنّ هذا الأفق لا يمكن فصله عن مكاسب إرث الفكر السياسي الحديث والمعاصر، في موضوع الدولة وأنظمة الحكم في عالمنا وفي العالم، في زمن لم يعد يسمح بالانفصال إلا بمزيد من الاتصال أولًا. ونعُدّ أنّ دولة الحكم المطلق في عالمنا، المجسدة في دولة الحاكم المحتكر للسلطة والقوة والمال، الحاكم الذي يوظف النخب المتسلطة، والبيروقراطية العسكرية، لا مكان لها في النظام الديمقراطي، نظام التداول على السلطة وبناء المؤسسات القادرة على مراقبة الفاعلين السياسيين ومساءلتهم، وفق برامج وخطط متوافق عليها. كما نعدّ أنّ دولة الفرد الصانعة لمؤسسات العشيرة والطائفة لا تقبل مشروع التداول، ولا مشروع المشاركة، ولا مشروع المأسسة القانونية والعقلانية، وهي اليوم المظهر الأبرز للدولة الصانعة لمختلف مظاهر مأزقنا السياسي الراهن. ونحن لا نشك في أن المساعي الهادفة اليوم إلى إنجاز صفقة سياسية معها، من أجل إيقاف مسلسل الفساد، ووقف عمليات الاستنزاف التي حولت مجتمعاتنا إلى مجتمعات تقع في آخر قوائم ترتيب دول العالم، في جداول التنمية وتوسيع مجال الحريات ودرجات التقدم. تتضمن الورقة المحاور التالية: 1. دولة ما بعد الثورات التبعية والهجانة؛ 2. التحديث أفقًا لتطوير الدولة العربية؛ 3. دولة المشاركة والمؤسسات وخيار إعادة البناء والتجاوز. وفيها نتصوَّر أن مطلب بلوغ دولة المشاركة وسلطة المؤسسات، الذي اعتبرنا أنه - ونحن نفكر في كيفية تجاوز الدولة العربية القائمة على شرعية القوة - بمنزلة أُفقٍ ناظمٍ لروحِ هذه المقاربة التي نسلّم فيها بأن معركة الانتقال إلى الدولة الديمقراطية، دولة المؤسسات، هي معركة الراهن العربي. ومن المعلوم أن هذه المعركة حصلت في جهات أخرى من العالم، ونجحت العديد من الدول قبلنا في إنجازها.

لؤي خزعل جبر

عضو مؤسس في الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، ورئيس تحرير "المجلة العراقية لعلم النفس الاجتماعي والسياسي". حاصل على الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي السياسي. من كتبه: "الهوية الوطنية العراقية: دراسة ميدانية"، و"الذاكرة التاريخية والثقافة السياسية: دراسة نفسية في ديناميات العجز المُتعلَّم الجمعي في المجتمع العراقي"، و"الدين والإيمان والأخلاق: دراسات في علم نفس الدين النقدي"، و"الدولة والدين والمجتمع في العراق: دراسات نفسية اجتماعية سياسية".

البنية النفسية الاجتماعية للدولة التسلطية العراقية: مقاربة إنسانية نقدية

تعمل الورقة على تقديم قراءة جديدة لتسلطية الدولة العراقية بالكشف عن البنية النفسية الاجتماعية العميقة، عبر مقاربة إنسانية نقدية، للتحقق من فرضية رئيسة تنصُّ على أنّ البنية التسلطية للدولة العراقية بنية نفسية اجتماعية بالأساس، تتفاعل بطريقة جدلية دينامية مع البنى الاقتصادية والسياسية؛ إذ تتفاعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع العراقي، تأثيرًا وتأثرًا، مع تكوين الشخصية التسلطية والصراعات الهوياتية والذاكرات المتعددة والثقافات السياسية، ضمن ديناميات الخوف الجمعي. فالمَلَكية – الجمهورية، الاستبدادية، التوتاليتارية، المحاصصية، ليست إلا تصنيفات ظاهرية تخفي الجوهر المشترك للبنية الاغترابية المسكونة بالخوف والعزلة، للدولة التسلطية العراقية. تتتبَّع الورقة تحولات الخوف ضمن ثلاثة أنماط متصاعدة: الوظيفي والغائي والشغفي، الاقتصادي والسياسي والشامل؛ إذ حدث كلّ تحول بتفاعل بين المجتمع والدولة، بوساطة الحكومة المنبثقة من التوجهات الاستغلالية، لتهيمن في سياق من التوجهات التلقفية والشخصية التسلطية، وتحتمي وتشتغل بصدامات الهويَّات الاجتماعية، وبناء سرديات تقاطعية، ليمثل العراق، بتاريخ دولته الحديثة، المِثال الدقيق لتشكيلات الدولة التسلطية وتحولاتها، والأساس النفسي الاجتماعي لبنية تلك الدولة: بنية الخوف، السياقي والطريقي، بدرجة يمكن عَدُّه تاريخ الخوف وتحولاته، كما يقدم إضافة نظرية مهمّة تتمثَّل بديناميات الخوف الذي يأكل ذاته. فالخوف، بتراكماته وانزياحاته، وإغفال تجلياته ومركزياته، يقود إلى فناء الدولة، بوصفها مضمونًا اجتماعيًا، وإطارًا سياسيًا. وهو ما لم يَكن يدركه قادته نتيجة المخاوف التسلطية. ولكن الوصول إلى ذلك تطلَّب عذابات اجتماعية هائلة، وتفتيتًا لبنية الدولة، كما كشف عن عمق اغتراب الذات السياسية العراقية.

مجد أبو عامر

باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومقرر وحدة الدراسات الاستراتيجية، وسكرتير تحرير دورية "عمران للعلوم الاجتماعية"، ومدير تحرير "مجلة 28". حاصل على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد الدوحة للدراسات العليا (2020). تتركّز اهتماماته البحثية في قضايا الانتقال الديمقراطي، والحركات الاجتماعية، والدولة العربية، وقضايا الهوية والشتات الفلسطيني.

الدولة العربية المعاقة: فشل البناء أم بناء الفشل؟

يشوب الدولة في العالم العربي، منذ ظهورها، جدال يتعلّق بمسار تشكّلها، وإن كانت دولة-أمّة، أو حتى إن كانت "عربية" بمعيار الأصالة، أو تقوم بالوظائف المنوطة بالدولة الحديثة. وفي هذا السياق، يُزعم في حالات كثيرة أنّ "الدولة العربية" فاشلة. وعلى خلاف النظريات والمفاهيم التي تدرس فشل الدول، ترى الدراسة أنّ "الدولة العربية" ليست دولة فاشلة بالمعنى الذي برز مع حالة الصومال عام 1993، إنما تقع في منطقة رمادية بين "الدولة الفاشلة" و"الدولة". وبناء عليه، تقترح الورقة مقاربة نظرية جديدة لبحث أنماط فشل "الدولة العربية" تقع في ثلاثة مستويات: أولًا، تعاني الدولة العربية فشلًا في البناء، نتج من إقصاء الأمّة من سيرورة بناء الدولة، حيث احتكرت الطبقة الحاكمة العنف من دون إدماج المجتمع سياسيًا. ثانيًا، إشكالية النظام الدولاني؛ أي تحوّل النظام من كونه يندرج تحت إطار الدولة إلى نظام-دولة، مما يلغي تراتبية مكوّنات الدولة الرئيسة؛ الدولة والنظام والحكومة، وفي ذلك ينتج/ يعيد إنتاج الأنماط المختلفة من الفشل؛ في الشرعية، أو المواطنة/ الهوية الوطنية، أو السيادة، أو التنمية، أو مشاركة المجتمع السياسية. ثالثًا، تنتج إشكالية الدولة المعاقة بتضافر المستويين السابقين، مما يجعل الدولة تحافظ على بقائها وحدودها، أمّا داخليًا فلا تكون دولة-أمّة، وتواجه خللًا في تأدية مهماتها الرئيسة وأزمة في شرعيتها. لقد استمرت الدولة العربية، سواء كانت ملكية أم جمهورية، ونجت من التفكك رغم كل المعضلات التي تواجهها، لأنّها دولة معاقة، حيث مكّنها ذلك من الموازنة بين وجودها ضمن نظام إقليمي/ دولي لا تشكّل تهديدًا له، بل إن تفككها قد يمثل إشكالية أمنية للنظامين الإقليمي والدولي. وحافظ حكّام الدولة العربية على بقائهم في السلطة، من خلال دولنة النظام، ليصبح سقوط النظام مرادفًا لسقوط الدولة ذاتها.

محمد أحمد بنيس

أستاذ باحث في المركز الجهوي للتربية والتكوين بطنجة. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة محمد الخامس في الرباط (2004). تتنوع اهتماماته البحثية بين قضايا التحول الديمقراطي والنخب والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان. شارك في عدة مؤتمرات نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. له العديد من البحوث المنشورة في دوريات مغربية وعربية.

مأزق الدولة المغربية بين المركزية والجهوية

تسعى الورقة إلى مساءلة دور الجهوية المتقدمة في تعزيز مركزية الدولة المغربية، وإعادة إنتاج مأزقها الإصلاحي بين تطلّعها نحو تحديث محدود لآليات اشتغالها، والحفاظ على شكلها الموحد وبنيتها المركزية، من خلال تبنّي تدبيرٍ عمودي للسلطة في مواجهة الجهات. إذ يتوازى هذا الوضع مع الإخفاق في التحول نحو الديمقراطية وبناء تعاقد اجتماعي جديد، واستمرار حصر التوظيف العمومي لموارد الدولة في يد السلطة المركزية من دون إشراك حقيقي للجهات. يتم تشغيل هذه الاستراتيجية عبر مركزة المجال الترابي والتحكم في موارده، باعتماد تقسيم جهوي يتوسّل بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والتنموية، ويستبعد، في المقابل، عوامل التجانس الثقافي والتاريخي والأهلي والاقتصادي داخل الجهات، في مسعى لتجنب تشكّل هويات جهوية واضحة، تكون مدخلًا للمطالبة بإعادة النظر في الشكل الموحد للدولة، واعتماد لا مركزية أكثر موضوعية وفاعلية، تتيح توزيعًا أفقيًا للسلطة. كما تتغذى هذه الاستراتيجية بضبط الفضاء العمومي في ضوء تنامي الاحتجاج الحضري الذي بات يفرز ديناميات جديدة للتعبئة الاجتماعية.

في السياق ذاته، تسلط الورقة الضوء على تأثير جيوبوليتيك الصحراء في تبني هذه الجهوية، وإعادة تشكيل الدولة المغربية من خلال التحكم في مقتضيات التمثيل والتعبئة والوساطة في الصحراء. وتمثل شرعنة الحكم الذاتي، وإدماجُ نخب الصحراء في البنية المركزية للدولة أبرز الرهانات التي تنتظم حول إعادة تشكيل الدولة، وذلك بإعادة تركيب السلطة المحلية في الصحراء بما يكرس مشروعية الدولة، ويحافظ على شكلها الموحد، ولا يؤثر، في المقابل، في التوزيع العمودي للسلطة داخلها.

محمد المختار ولد بلاتي الحاج أحمد

أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية. حاصل على الدكتوراه في القانون العام من كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، تونس (2018). شارك في ندوات وطنية ودولية، ونشر العديد من المقالات.

الدولة الموريتانية وإشكالية التنمية وبناء المؤسسات: قراءة نقدية للإنجازات

تهدف الورقة إلى بحث إشكالية التنمية وبناء المؤسسات في موريتانيا، من خلال دراسة الجوانب المختلفة للدولة الموريتانية منذ تأسيسها وإلى اليوم، وتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منجزاتها التنموية بشكلها العام. وقد خلصت إلى أنّ موريتانيا، رغم صعوبة الظروف المحيطة، تمكنت من تحقيق مكاسب مهمة على المستوى السياسي من خلال بناء مؤسسات تقوم على النظام الدستوري الديمقراطي. فباستثناء الحقبة العسكرية التي استمرت ثلاثة عشر عامًا (1978-1991)، كان العمل بالدستور خيارًا ثابتًا، كما أنّ الانتخابات كانت هي الآلية المتبعة لإضفاء الشرعية على المؤسسات. ولقد تعززت هذه الخيارات المؤسساتية بموجب التعديل الدستوري في عام 2006 الذي كرّس مبدأ التداول السلمي على السلطة، بمنعه رئيس الجمهورية من تولي الرئاسة أكثر من ولايتين رئاسيتين. أما على المستوى الاقتصادي، فقد تمكنت الدولة الموريتانية من خلق اقتصاد متنوع، يجمع بين استغلال المواد الأولية (الحديد، النحاس، الذهب)، والاستفادة من الثروة السمكية والحيوانية والزراعية، وهو ما كان له الأثر في تشكيل نواة الدولة وبناء مؤسساتها. لكن على الرغم من حجم الثروة الموريتانية، ومرور أكثر من نصف قرن على الاستقلال، فإن إشكالية التنمية بقيت مطروحة. وبقدر ما يمكن تفسير هذه الظاهرة بتأثير الأزمات السياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة، فإنه يمكن إرجاعها إلى استشراء الفساد، وغياب الحكم الرشيد، وسيطرة نخبة قليلة على القرار السياسي والموارد الاقتصادية. ومهما كانت الأسباب، فإنّ المؤسسات السياسية ما زالت ضعيفة، كما أنّ قدرة الدولة على الإحاطة وتوفير الخدمات الأساسية، تراجعت بسبب الفساد؛ وهو ما يظهر على نحوٍ واضح في الطرح اليومي لقضايا الصحة والتعليم والبطالة، وتراجع الطابع الاجتماعي للدولة.

محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ مساعد في معهد الدوحة للدراسات العليا. عمل سابقًا أستاذًا في العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة أم البواقي في الجزائر. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة باتنة 1 في الجزائر.

الدولة والمجتمع المدني في الجنوب الكبير: ما القيمة المضافة لكتاب "المجتمع المدني: دراسة نقدية" في دراسات الجنوب الكبير؟

يظل سؤال المجتمع المدني مُلحًّا وراهنًا. وتتعاظم أهميته والربيعُ العربيُّ يضع أقدامَ بلدانٍ عربيةٍ على سكة انتقالاتٍ عسيرةٍ نحو الديمقراطية، تعرضت بعضُها للإجهاض. غير أن الظروف التي دفعت نحوها تظل باقيةً وتتمدد. تسعى هذه الورقة إلى وضع كتاب المجتمع المدني لعزمي بشارة في سياقِ ما بات يُعرَف بـ "دراسات الجنوب الكبير" Global South Studies. وهي تبرز أنّ القيمة المضافة للكتاب تكمنُ في نقد النزعات الاختزالية لمفهوم المجتمع المدني، وكشف قصورها عن إبراز قدرة المجتمع المدني التفسيرية، ومفعوله النقدي، ووظيفته الديمقراطية أيضًا؛ إذ يبيّن كيفية ارتحال المفهومُ من كونه متطابقًا مع الدولة حين كان مقابلًا للمجتمع الطبيعي – ولذلك سُمّي مدنيًا - مرورًا بكونه مقابلًا للديني وللعسكري، ومرورًا بكونه فضاءً وسيطًا بين الفرد والدولة والسوق، ثمّ وصولًا إلى ما آل إليه من تشويهٍ بعد أن صار يعبرِّ عمَّا هو ليس الدولة، ومتطابقًا من ثَمَّ مع ما هو غير سياسي. تبدأ الورقة بفحصٍ للمناقشات التي تعرّض لها مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات التي تصنَّف/ تصنِّف نفسها ضمن دراسات الجنوب الكبير، وهي لا تزعم أنه فحصٌ وافٍ بأي حال من الأحوال، لكن الهدف منه هو إبراز الكيفية التي ناقشت بها تلك الأدبياتُ الصعوبات التي تعترض دراسة المجتمع المدني في الجنوب الكبير. ثم تنتقل إلى إلقاء الضوء على إشكاليات المجتمع المدني الأساسية، المفهومية والنظرية والتأريخية، التي يشتبك معها بشارة في كتابه، فضلًا عن إبراز أطروحاته الرئيسة بشأن تلك الإشكاليات. بعد ذلك، تحاول الورقة بيان كيف أنّ هذه الأطروحات تظل راهنةً، وعلى صلةٍ وثيقةٍ بالتحديات التي تواجه صيرورة المجتمع المدني في البلدان العربية، على تباين مواطئ أقدامها على سكة الانتقال نحو الديمقراطية.

محمد غازي الجمل

باحث مهتم بالعلاقات الدولية والفكر السياسي الإسلامي. يعدّ رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة بيروت العربية. يعمل محررًا وكاتبًا في المركز الفلسطيني للإعلام. عمل سابقًا محررًا للشؤون العربية والدولية في صحيفة "السبيل"/ الأردن. من أعماله: "الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي" (رسالة ماجستير)، و"الصراع الأمريكي الصيني وأثره على النظام الدولي".

الانقسام الديموغرافي في الأردن وأثره في بناء الدولة

تسعى الورقة لاستكشاف تأثير الانقسام الديموغرافي في مساعي الإصلاح السياسي في الأردن، وفي تعريف الأردنيين هويتهم الوطنية، ولإيجاد مرتكزات ممكنة لبناء هوية وطنية جامعة، ومعالجة الهواجس المتبادلة بين المكونين الرئيسين للشعب الأردني. وتعتمد الورقة المنهجين التاريخي والتحليلي، بهدف تحليل خلفيات الانقسام الديموغرافي في الأردن، واستجلاء أثره في بنية الدولة وهويتها الوطنية ومسار الإصلاح السياسي فيها. تدرس هذه الورقة أحدث تداعيات إشكالية الانقسام الاجتماعي على الهوية الوطنية وعلى مسار الإصلاح السياسي في الأردن خلال فترة الربيع العربي وما بعده. وتوصلت إلى أن الانقسام الديموغرافي يسهم في إعاقة تشكيل الهوية الوطنية للأردن، وفي إعاقة الإصلاح السياسي فيه.

وتوصي الورقة بمعالجة الهواجس المتبادلة بين مكونات المجتمع الأردني؛ من خلال حوار صريح يسعى إلى إيجاد المشتركات، وصولًا إلى بناء هوية وطنية جامعة ومشروع مشترك لإصلاح الدولة سياسيًا واقتصاديًا. وأن يكون المدخل لذلك بإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين، ورفض التمييز على أساس الأصل، مع معالجة متدرجة للاختلالات الحاصلة بما يراعي هواجس الطرفين ومطالبهما. وإقرار قانون انتخاب أكثر عدالةً وتمثيلًا، قد يشمل مجلسَ أعيان منتخبًا يتناسب مع الجغرافيا، ومجلس نواب على أساس تمثيل أعداد المواطنين؛ مع تقسيم متوازن للصلاحيات بينهما. كما توصي الورقة برفض مشاريع تصفية القضية الفلسطينية؛ بما يشمل رفض الوطن البديل والتوطين، لما لها من أثر سلبي في هوية الأردن واستقراره. وأوصت بتعديل الخطاب الجهوي، أو تقليل مركزيته، بما يدعم حصول أوسع توافق ممكن على مشروع إصلاحي مشترك.

مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والدولية من جامعة مانشستر. عمل عميدًا لكلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة القلمون في دمشق، حتى تشرين الثاني 2012. تتركز اهتماماته حول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. صدرت له عدّة بحوث منشورة، من أحدثها: "قطر والولايات المتحدة الأميركية: تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف" (2020)، و"أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية" (2017)، و"سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا" (2017).

لماذا انهارت الدولة (دولة البعث) في سورية؟

تواجه الدولة السورية مرحلة هي الأخطر في تاريخها المعاصر، وتحديدًا منذ إعلان استقلالها من جهة المؤتمر السوري العامّ، في 8 آذار/ مارس 1920، تحت مسمى "المملكة السورية". فقد أدّى كلّ من الأزمة التي بدأت في آذار/ مارس 2011، وفشل النظام في إدارتها، إلى اندلاع صراعٍ أهلي تحوّل، بسبب التدخلات الخارجية واستنجاد طرفيَ الصراع بحلفائهما، إلى حرب وكالة إقليمية ودولية، أسفرت عن نتائج باتت تهدّد كيان الدولة السورية، وتقوّض وجودها السياسي والقانوني، ونسيجها الاجتماعي وهويتها الوطنية. تناقش هذه الورقة الأسباب والعوامل التي أدت إلى دخول الدولة السورية في أسوأ أزمة وجودية تهددها منذ تأسيسها، وكيف أنّ تخلي الدولة (البعث) عن وظيفتها الاقتصادية (الريعية) تجاه قواعد دعمها الاجتماعي التقليدية، وتراجع دورها السياسي (الأيديولوجي) إلى تعويض ذلك بزيادة الاعتماد على ذراعها الأمنية، أفقداها آليات السيطرة التقليدية التي اعتمدتها في العلاقة مع المجتمع طوال نحو نصف قرن. فقد أدى انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي - الخدمي، وفقدانها الهيمنة الفكرية الثقافية، مع تراجع دور التنشئة السياسية (في المدارس والجامعات)، وبروز منافسين لها في هذا المجال (الليبراليون والإسلاميون)، وفقدان السيطرة على تدفق المعلومات، فضلًا عن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى زيادة الاعتماد على آليات الإكراه لضبط حركة المجتمع. أدى هذا الأمر إلى تعاظم نفوذ وسطوة الأجهزة الأمنية التي دفعت في اتجاه مقاربة أمنية للأزمة، فقدت بنتيجتها الدولة السيطرة على الوضع مع تلاشي شرعيتها بسبب ما نجم عن العنف الذي مارسته في قمع الاحتجاج، وحصول تدخّل خارجي أسهم في تحويل المعارضة السلمية إلى ثورة مسلحة، ثم إلى صراع أهلي/ حرب وكالة إقليمية ودولية.

منقذ عثمان آغا

باحث في مركز COAR للدراسات والأبحاث، وباحث في مؤسسة الذاكرة السورية. حاصل على الماجستير في النزاعات والأمن والتنمية من جامعة ساسكس البريطانية، وعلى الماجستير في التنمية الاقتصادية من جامعة كلرمونت أوفيرن الفرنسية. تتمحور اهتماماته البحثية حول شؤون التنمية والحوكمة المحلية، وأدوار الفاعلين من غير الدولة خلال فترات النزاعات وما بعدها، ومجال إعادة الإعمار والتعافي المبكر. شارك في تأليف كتاب "التعافي الاقتصادي في سورية: خارطة الفاعلين وتقييم السياسات الراهنة" (2019).

عودة الدولة للجنوب السوري نموذجًا للتفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة في سورية

تحاول الورقة تقديم إطار نظري عام لتحليل التفاعل الذي جرى بين الدولة والفاعلين من غير الدولة في سورية على هامش عودة النظام للسيطرة على الجنوب السوري عام 2018. يجري هذا التفاعل كما تبيّن الورقة على عدة مستويات متقاطعة فيما بينها، وهي: الدولة، والفاعلون من غير الدولة، والفاعلون الخارجيون. وتحلّل الورقة التفاعل بين النظام السوري وعشرة فاعلين تم اختيارهم بهدف تسليط الضوء على ديناميات هذا التفاعل ونتائجه وأثره في تشكيل دولة ما بعد النزاع. وتجادل بأنّ طبيعة التفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة وصيرورته تأتي نتيجة لتفاعل آخر يجري بين عدة عوامل تنقسم مجموعتين أساسيتين، هما: العوامل الذاتية وخصائص الفاعلين Agent، والعوامل الخارجية البنيوية Structure. ويتمّ تصنيف نتائج هذا التفاعل، والذي قد يراوح بين تحوّل الفاعل من غير الدولة أو اندماجه في هيكل الدولة و انحلاله، في مستويين تبعًا لطبيعة هذه النتائج؛ أولًا، شكل العلاقة بين الدولة والفاعل من غير الدولة، والتي تنحصر في علاقة الإفناء، أو التصالح، أو التنظيم، أو التعايش، أو التعاون، و الاندماج في بنية الدولة. ثانيًا، الموقع القانوني للفاعل من غير الدولة، والذي يأتي إما بديلًا من الدولة، وإما العمل بشكل موازٍ لها أو ضمن بنيتها الرسمية. تَخلص الورقة إلى أنّ سياسة النظام السوري تجاه الفاعلين من غير الدولة قد تأثرت باختلاف العوامل الحاكمة للتفاعل، إذ يطغى تأثير جملة من العوامل على الطريقة التي يتعامل بها النظام مع هؤلاء الفاعلين، كالتوجه السياسي للفاعل، ووجود داعم دولي له، بينما تُظهر عوامل أخرى أثرًا أقلّ في سياسة النظام، كقدرته على سد الفجوة الناتجة من انسحاب الفاعل من المجتمع المحلي، وحدود مشروع الفاعل الوطنية أو العابرة للوطنية.

مها السمان

محاضرة في دائرة الهندسة المعمارية في جامعة القدس، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إكستر البريطانية، والماجستير في التخطيط الحضري من جامعة دلفت في هولندا، والبكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة بيرزيت. ألفت كتاب "الحيز الحضري العابر استعماري في فلسطين" (2013)، وحصلت على منح بحثية عدة وعلى جائزة التميز في البحث العلمي على مستوى الجامعات الفلسطينية.

هل الدولة هي الإطار الأمثل لمستقبل فلسطين؟ عن تطبيقات التوجه العابر استعماري

تهدف الورقة إلى المساهمة في طرح مفهوم مسار مغاير لمفهوم الدولة التقليدي، سواء في سياقها الأوروبي أو العربي، فتعرض بإيجاز مفهوم الدولة وتطورها في السياق الأوروبي مع توضيح كيف أنّ القومية التي انبثقت في القرن التاسع عشر كان دورها تطوير الدول الأوروبية من دول عصور وسطى إلى دول حديثة. وهذا جاء على أثر الثورة الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر، والذي فتح مدارك الشعوب على أهداف مجردة تتمثل بالحرية والمساواة والإخاء. أما في سياق الوطن العربي، فلم تستطع الدولة بمؤسساتها تنمية وعي جامع عربي قابل للاستمرار وصقله، بعد تجربة القومية العربية الناصرية والبعثية. ولذا، يأتي الطرح العابر استعماري بوصفه مسارًا يمكن من خلال اتباعه تحقيق عدة مطامح بشكل متوازٍ، ومنها تنمية وصقل وعي تحرري ملتف حول هدف التخلص من الهيمنة والسيطرة الداخلية والخارجية التي تعيق تحقيق مطامح الشعوب؛ وهو مسار معتمد على استخدام ما طرحه هنري ليفيفر بخصوص نظريات إنتاج الحيز ومكوناته الثلاثة في كتابه "إنتاج الحيز"، وهي "الحيز المدرك" Perceived Space، و"الحيز المُعبرَّ" Conceived Space، و"الحيز المعيش" Lived Space، وتطويرها. تطرح الورقة مسار العابر استعمار على الصعيد الفلسطيني، بحيث توضح محاور استراتيجية مبنية على هذه الأحياز الثلاثة والمتغيرات المستنبطة عنها للوصول إلى حال تحرري غير معتمد على سياق الدولة التقليدي. وتقدم الجوانب المفاهيمية والتطبيقية للمسار نحو الحال العابر استعماري الفلسطيني المستدام.

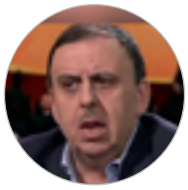

الناصر دريد سعيد

مستشار في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة اللبنانية (2016) موضوعها "مستقبل الصراع الطبقي الدولي بين الإذكاء والتمييع". تتمحور اهتماماته الأكاديمية حول الصراعات والأنظمة في الشرق الأوسط، والاقتصاد الدولي، والحروب الأهلية، والسياسة الدولية، والتاريخ الدبلوماسي. له العديد من الدراسات والبحوث والمشاركات في المؤتمرات الدولية.

المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية: العراق نموذجًا (1952-2003)

تتناول الورقة مفهوم المرض الهولندي وتطبيقه على الدولة العراقية خلال مدة النصف قرن الممتدة من أواسط القرن العشرين وحتى مطلع الألفية الثالثة، وكيف أدى هذا المرض إلى تدمير العراق نظامًا واقتصادًا وشعبًا ومجتمعًا. وتبيّن كيف أوجد هذا المرض أسبابًا للانهيار، لا تتعلق بالنخب السياسية فحسب (رغم مركزية دورها في هذا الخراب)، بل تأتي نتيجة التبني الكامل للمجتمع العراقي (ولا يزال) العديد من الأخطاء والأمراض المجتمعية الناجمة عن تفشي هذا المرض فيه. تقسّم الورقة مرحلتين؛ تمتد الأولى عشرين سنة، وتبيّن كيف تعاونت نظريات الحكم الشمولي والتجارب السياسية على توسيع حدود هذا المرض وقدراته، في حين أدت الثلاثين سنة اللاحقة تحت حكم الدكتاتورية إلى استفحال هذا المرض وتدميره الكامل للعراق وصولًا إلى لحظة الخراب المستمرة منذ عام 2003.

نور الدين ثنيو

أستاذ التعليم العالي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر. حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من الجامعة ذاتها (2010). عمل عميدًا لكلية الآداب والعلوم الإنسانية (2016-2020). له العديد من الدراسات والبحوث والكتب المنشورة، من أحدثها مقالة "تواصل النخب والتشكيلات الجزائرية مع الحركة الإصلاحية" (أسطور، 2018)، وكتاب "الحركة الإصلاحية الجزائرية: بحوث ووثائق" (2018).

الدولة الجزائرية ومسألة الهوية الوطنية

إن الصلة بين الدولة والهوية في الحالة الجزائرية صلة تلازمية وعضوية بحيث لا يمكن الحديث عن الواحد منهما إلا وتمّ استدعاء الآخر، لأنّ الحديث يجري عن دولة قيد التَّشكل والتكوين. ولمّا تزل مسألة الهوية، كما نطرحها في هذه الورقة، تثير موضوع مقومات الأمة وإمكانية التوظيف في العصر الاستعماري، وفي لحظة ما بعد الاستعمار. فإذا كانت اللغة العربية والدين الإسلامي قد عبرّا عن مقومات الأمة في العهد الاستعماري، وبموجب ذلك استحقت الاستقلال، فإن المقومات نفسها هي التي أربكت مسار بناء الدولة وأدت إلى عدم الاستقرار، وصلت إلى مشارف الانهيار الكبير. فلا تزال اللغة العربية محل جدل عقيم، لا يُراد له أن ينتهي، ولا يزال الدين موضع سؤال: كيف يمكن إبعاده عن سياسة الحكم. ومن هنا الصلة القوية بين الدولة والهوية في الحالة الجزائرية.

هاني عواد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير تحرير دورية "عمران". حاصل على الدكتوراه في التنمية الدولية من جامعة أكسفورد في بريطانيا. تتركز اهتماماته البحثية على الحركات الاحتجاجية، والسوسيولوجيا التاريخية، وسوسيولوجيا المكان، وسياسات الريف، والسوسيولوجيا الحضرية والنظرية السياسية. صدر له عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر كتاب "تحولات مفهوم القومية العربية: من المادي إلى المتخيل" (2012).

اللامركزية السياسية في سياقات مؤسسية مركزية: معضلة نظام الحكامة السلطوي في مصر

تظهر الدراسات الحديثة أنّ الأنظمة السلطوية قد تلجأ إلى اللامركزية السياسية في أنظمة حكامتها المحلية في سياق عملية التطوير التسلطي، وذلك بهدف جعل النظام أكثر مرونة في مواجهة التحديات الداخلية، واحتواء النخب المحلية المعارضة، إضافة إلى توسيع قاعدتها الزبائنية وإدارتها. لكنّنا نعرف القليل عن استراتيجيات النظم السلطوية شديدة المركزة في تطوير أنظمة حكامتها المحلية. تحاول هذه الورقة، من خلال دراستها التشكّل التاريخي لنظام الحكامة المحلي في مصر في عهد جمال عبد الناصر (1952-1971)، ومحمد أنور السادات (1971-1981)، ومحمد حسني مبارك (1981-2011)، أن تفهم الاستراتيجيات التي طوّرت فيها السلطوية المصريّة نظام حكمها المحلي على الرغم من مركزيته المفرطة، وانعدام الرغبة في الإصلاح المؤسسي. بناءً على دراسة الحالة المصرية، ترى الورقة أنّ حتى الأنظمة السلطوية شديدة المركزة تلجأ إلى اللامركزية السياسية، ولكنّها غالبًا ما تنفذها بطريقة غير رسمية عبر لا مركزة شبكات القوّة اللارسمية عوضًا عن لا مركزة جهاز السلطة الرسمي، وفي عهد مبارك بالتحديد قامت الانتخابات العامّة، خاصة البرلمانية منها، بالدور الأهمّ في ذلك. وساعدت اللامركزية اللارسمية النظام السلطوي في مصر على السيطرة على المجتمعات المحلية، وعلى إدارة شبكاتها الزبائنية على المستويات المحلية، وكذلك في تخفيض النفقات العامّة بطريقة غير شرعية، ولكنّها أدت إلى فشلٍ في كفاءة جهاز الحكامة المحلي التعبوية، أي قدرته على تجنيد المجتمعات المحلية خلف أجندات الدولة الاقتصادية والسياسية. أما السبب في ذلك الفشل، كما تقترح الورقة، فهو معضلة النظام السلطوي المصري في ترجمة السيطرة السياسية إلى هيمنة سياسية بالمعنى الغرامشي للمفهوم.

رؤساء الجلسات

آيات حمدان

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومديرة تحرير مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية. حاصلة على شهادة الدكتوراه من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر. عملت مساعدة تدريس في قسم العلوم السياسية في الجامعة نفسها. حصلت على منحة باحثة زائرة في مركز دراسات اللجوء في جامعة أكسفورد. حاصلة على شهادة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية والماجستير في التاريخ العربي الإسلامي من جامعة بيرزيت.

أحمد قاسم حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير تحرير دورية "سياسات عربية"، ومدير تحرير الكتاب السنوي "استشراف" للدراسات المستقبلية. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا بإيطاليا. تتركز اهتماماته البحثية في نظريات العلاقات الدولية. حرر كتاب "استراتيجية المقاطعة في النضال ضد الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والطموح" (2018)، وكتاب "حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها" (2019). له عدد من الأبحاث والدراسات العلمية المنشورة في مجال العلاقات الدولية.

أمل غزال

عميدة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. شغلت وظيفة أستاذة التاريخ ومديرة مركز الدراسات المقارنة لمجتمعات وثقافات المسلمين بجامعة سايمون فريزر في فانكوفر بكندا. لها كتابات ومنشورات علمية عديدة تتعلق بالفكر العربي، في الفترة الحديثة، تشمل الجزيرة العربية، وشرق أفريقيا، والمشرق، والمغرب. من آخر ما نشرت (باللغة الإنكليزية، مع ينس هانسن)، كتاب "دليل أكسفورد لتاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاصر"، عن جامعة أكسفورد (2021).

إبراهيم فريحات

أستاذ النزاعات الدولية وعميد كلية شؤون الطلبة في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه في موضوع تسوية النزاعات الدولية من جامعة جورج ميسن (عام 2006). صدر له حديثًا كتاب "إيران والسعودية: ترويض صراع فوضوي" عن جامعة إدنبرة البريطانية (2020)، وكتاب "ثورات غير مكتملة" عن جامعة ييل الأميركية (2016)، وكتاب "أزمة اللجوء الليبي" (مع مؤلفين آخرين) عن جامعة جورجتاون في واشنطن (2015).

إليزابيث سوزان كسّاب

أستاذة مشاركة في الفلسفة والفكر العربيّ الحديث والمعاصر ببرنامج الفلسفة في معهد الدوحة للدراسات العليا. درست الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي جامعة فريبور في سويسرا، ودرّست الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت وفي جامعة البلمند. تتمحور اهتماماتها البحثية حول الفلسفة الثقافية ببعدَيْها الغربي وما بعد الكولونيالي، مع اهتمام خاص بالفكر العربي الحديث والفلسفة العربية المعاصرة. من آخر ما صدر لها عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "تنوير عشية الثورة: النقاشات المصرية والسورية" (2021).

حيدر سعيد

مدير قسم الأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية". حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات من الجامعة المستنصرية في بغداد عام 2001. عمل في مراكز بحثية عدة في العراق والأردن. تشمل اهتماماته مجالات الفكر والنقد والسياسة. له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة، من أحدثها: تحرير كتاب "الشيعة العرب: الهوية والمواطنة"، الذي صدر عن المركز العربي عام 2019، ومساهمة في تأليف كتاب "تنظيم الدولة المكنّى "داعش": التشكل والخطاب والممارسة" الصادر عن المركز العربي عام 2018.

ربيعة نجيب

أستاذة مشاركة في برنامج الإدارة والسياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على شهادة الدكتوراه في التخطيط الإداري من جامعة HEC مونتريال، بكندا. لديها مجموعة من المنشورات العلمية، وتتمتع بخبرة في البحث والتدريس في جامعات كندا وبريطانيا والخليج العربي. شاركت كمشرفة ومشرفة مساعدة وقارئة ومحكّمة خارجية في مجموعة من أطروحات الدكتوراه. وهي قارئة محكّمة لمجموعة من المجلات الأكاديمية في اختصاصها.

سلطان بركات

مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. زميل أول سابق في مركز سياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنجز ومدير الأبحاث السابق بمركز بروكنجز الدوحة. يشغل أيضًا منصب أستاذ كرسي ورئيس مجلس إدارة وحدة إعادة الإعمار والتنمية بجامعة يورك. وقد ألف العديد من البحوث والدراسات المتخصصة بقضايا إدارة الصراعات، وهشاشة الدولة، وإعادة الإعمار ما بعد الحروب.

عبد الحميد هنية

أستاذ التاريخ ورئيس برنامج التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا. شغل وظيفة أستاذ في قسم التاريخ بجامعة تونس (منذ عام 1977)، ووظيفة أستاذ متميّز (منذ عام 2012)، وشغل خطة مدير مخبر "دراسات مغاربية" (1999-2012). يشغل حاليًّا خطة رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بـ "بيت الحكمة" (منذ عام 2013). عمل أستاذًا زائرًا في عدة جامعات عربية وأوروبية. تركّز أبحاثه الأخيرة على قضايا تخص مظاهر الحداثة وصيرورة بنائها؛ من ذلك قضية نشأة الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، وعلاقة السياسي بالديني.

عبد الفتاح ماضي

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بلوس أنجلوس عام 2005. أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، ومنسق مشروع التحول الديمقراطي في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أيضًا أستاذًا زائرًا في مركز وودرو ويلسون بواشنطن، وجامعة دنفر الأميركية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومؤسسة قرطبة بجنيف، وهو مختص في نظم الحكم، والتحول الديمقراطي، والتنمية السياسية، والصراع العربي - الصهيوني، ومناهج البحث. من كُتبه "لماذا أخفقت ثورة يناير؟"، و"الدين والسياسة في إسرائيل".

عبد الكريم أمنكاي

أستاذ مساعد ببرنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه المزدوجة في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية بباريس وجامعة أوتاوا بكندا، ضِمن تخصص السياسة المقارنة. تتمحور اهتماماته البحثية حول دراسة الشعبوية والسلوكات السياسية في نطاقات عربية ودولية. له العديد من الأبحاث المنشورة في مجلات محكّمة دولية.

عز الدين البوشيخي

المدير التنفيذي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية. شغل منصب أستاذ للتعليم العالي في اللسانيات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، ونائب العميد في شؤون البحث العلمي والتعاون بالكلية ذاتها، ومديرًا لمركز دراسات الدكتوراه، ومديرًا للمركز الجامعي لتعليم اللغة العربية وحضارتها، ومديرًا لمختبر الدراسات اللسانية والتطبيقات الحاسوبية، ورئيس قسم اللغة العربية والمنسق البيداغوجي لمسلك الدراسات العربية. عمل أستاذًا زائرًا ومحاضرًا بجامعة قطر، ومديرًا لبرنامج اللسانيات والمعجمية العربية في معهد الدوحة للدراسات العليا وأستاذًا محاضرًا فيه. خبير محكّم في عدد من الجامعات العربية والمجلات العلمية. له عدد من المؤلفات والأبحاث في مجالات اللسانيات والمعجم والمصطلح والترجمة.

عمر عاشور

أستاذ مشارك ورئيس برنامج الماجستير في الدراسات الأمنية النقدية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. متخصص في تحليل الصراع المسلح غير المتناظر، والدراسات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية، والتحولات من السلاح إلى السلام/ من العنف السياسي إلى العمل السلمي، ودراسات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ودراسات الديمقراطية. له في ذلك العديد من المؤلفات العلمية والاستشارية - التنفيذية، منها كتابان (بالإنكليزية)، هما: "تحولات الحركات الإسلامية المسلحة" (2009)، و"كيف يُقَاتِل تنظيم الدولة: التكتيكات العسكرية في العراق وسورية وليبيا ومصر" (2019).

محمد المصري

المدير التنفيذي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهو باحث مشارك في المركز والمشرف على مشروع "المؤشر العربي" للرأي العام العربي منذ عام 2011، ومختص في التاريخ العربي الحديث واستطلاعات الرأي العام، وله العديد من الدراسات والبحوث المنشورة.

مراد دياني

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "استشراف". حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ عام 2003. تركز أبحاثه الاقتصادية على مجالات اقتصاد الابتكار، وبخاصة على اقتصاد المعرفة، إضافةً إلى مجالات فلسفية تهمُّ نظريات العدالة والديمقراطية. له العديد من المشاركات في مؤتمرات علمية، وأبحاث في مجلّات مُحكّمة وفي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية. صدر له عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب: "حرية، مساواة، اندماج اجتماعي" (2014)، وكتاب "حرية، مساواة، كرامة إنسانية" (2016).

وجيه كوثراني

مؤرّخ عربي، وأستاذ زائر ببرنامج التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا. عمل أستاذًا باحثًا في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومديرًا علميًا للإصدارات، ورئيس لجنة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. كما عمل سابقًا مديرًا للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، ومديرًا لتحرير مجلّة "منبر الحوار" في بيروت، وأستاذًا في الجامعة اللبنانية. تشمل بحوثه دراسات التاريخ الاجتماعي وعلم اجتماع السياسة ومنهجية البحث التاريخي. من بين آخر كتبه الصادرة عن المركز العربي "السلطة والمجتمع والعمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني" (2017).

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الظعاين، قطـر
هاتف: +974 4035 4111

PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277، الدوحة
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الظعاين، قطـر
هاتف: +974 4035 4111

PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org